جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

شعبة: علومإنسانية تاريخ

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

الرقم التسلسلي: .....

نظام الغابات الفرنسي في الشرق الجزائري وتأثيراته على الساكنة 1830- 1930

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة التاريخ
تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

إعداد الطلبة:
سلمى صامر
أحلام قنيس

إشراف الأستاذ:
د. عبد المنعم هامل

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
اماني قاسمي	أستاذ محاضر "ب"	رئيسا
عبد المنعم هامل	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
صالح كليل	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا

الموسم الجامعية 2024-2025

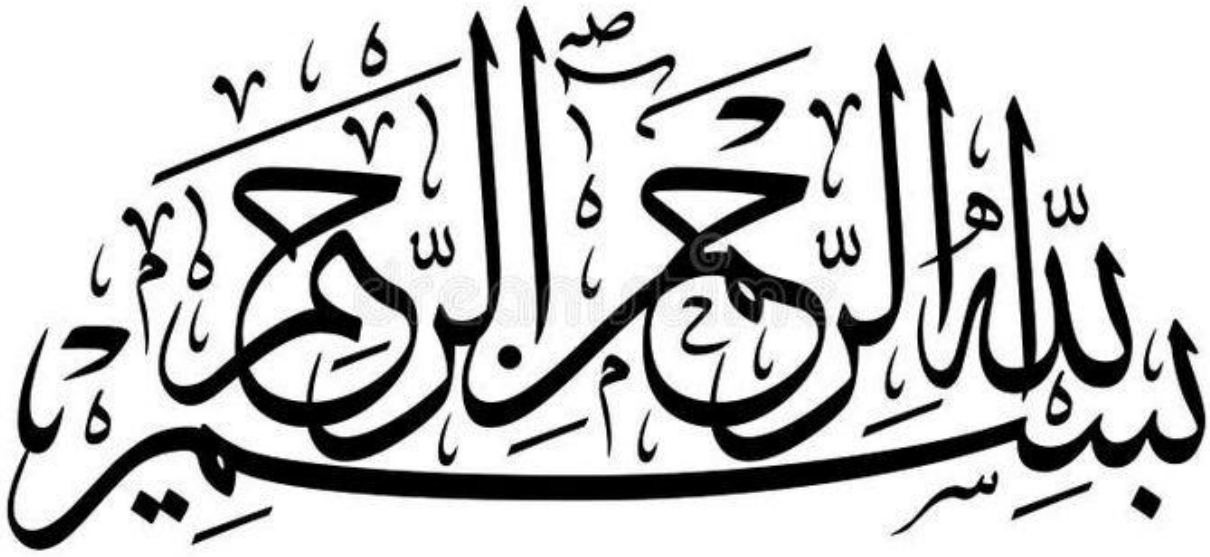
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله " حديث شريف

نحمد الله ونشكره لأنه أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع فله الحمد وله الشكر عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذنا المشرف" عبد المنعم هامل " الذي كان أكبر معينلنا بعد الله تعالى بحيث أفادنا وقدم لنا توجيهات ونصائح التي ساعدتنا في إتمام مذكرتنا له كل الاحترام والتقدير

كما نشكر مدير محافظة الغابات بولاية قسنطينة السيد بوعلام عوادكما نشكر رئيس مكتب الجرود والتهيئة والتسيير الثروة الغابية والدراسات والبرامج قيس ورئيس إقليم الغابات عين سمارة بوشلوخ محمد اليزيد والسيدة كريمة جيجح المكلفة بتسيير الأرشيف بمحافظة الغابات قسنطينة ورئيس مقاطعة الغابات بلدية قايس السيد سليم أولم على المعلومات التي قدموها لنا

إلى جميع أساتذة قسم التاريخ بكلية العلوم الإنسانيةوالاجتماعيةجامعة عباس لغرور كما لا ننسى أن نتوجه بالشكر إلى كل من قدم لنا يد العون وساندنا على انجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد

الإهداء

[**فرحين بما أتاهم من فضله**] صدق الله العظيم

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من وهبوني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاعوالمعرفة برا وإحسانا ووفاءًا لهما والدي العزيز ووالدتي العزيزة

إلى من كاتفتني ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح في مسيرتنا العلمية قنيس أحلام

والى من أرشدني وساعدني وكان له دور من قريب او من بعيد في إتمام هذه الدراسة هشام قادة من مديرية الغابات خنشلة وسليم أولم من مديرية الغابات في قايس والمشرف عليا، راجية وسائلة المولى عز وجل أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة

سلمى

الإهداء

الحمد لله أولا وأخرا والذي تتم بنعمته الصالحاتما سلكنا البدايات إلا بتسييره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضله فالحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا لدراسية

أهدي ثمرة جهدي إلى نفسي الطموحة جدا والتي لم تخذلني

إلى من تمنيت أن تشهد يوم تخرجي جدتي رحمة الله عليها

إلى من انتظر نجاحي نظرة أمل جدي الغالي

والى من سهرت الليالي لتزرع في الأمل وتروحي روحي بحنانها ودعائها سر نجاحي، داعميالأولووجهتي التي استمد منها القوة " أمي الغالية " طيب الله أثرها

إلى من احمل اسمه بكل فخر النور الذي أنار دربي بدعمه " أبي الغالي" أطال الله فيعمره

إلى من ساندتني في كل الأوقات أختي إلى إخوتي الذين كانوا سندا لا يقدر بثمن

والى من كان صديق أخص بالذكر أخي عامر والأصدقائي الذين شاركوني مقاعد الدراسة

أحلام

مقدمـــة

بعد احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830 بدأت تعمل على ترسيخ دعائم وجودها وذلك من خلال تبني سياسة تسمح لها بالاستحواذ على ثروات وخيرات البلاد، حيث أدركت منذ الوهلة الأولى ان السيطرة على الأرض تعني السيطرة على الشعب، وبذلك برزت قضية الأرض وملكيتها هي كميدان للصراع بين مجتمع متمسك بأرضه وغاباته ومحتل يعمل بكل الأساليب لانتزاعها منه. فبتجريد الفلاحين من أراضيهم الخصبة وتطبيق النظام الغابي بصرامة مع حرب مستمرة موجهة بالخصوص ضد الشعب واستغلال المفرط.

ومن هنا كان اختيار موضوع بحثنا الموسوم بـ:

نظام الغابات الفرنسي في الشرق الجزائري وتأثيره على الساكنة 1830-1930.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع بكونه يتناول نظام الغابي الفرنسي المطبق في الجزائر خاصة الشرق وهو أحد اهم السياسات التي اعتمدها الاستعمار الفرنسي والكشف عن اثار الناجمة عنها.

اهداف الدراسة:

- التعرف على الإقليم الجغرافي للغابات في الجزائر تحديدا الشرق الجزائري
- التعرف على النظام الغابي الفرنسي المطبق في الجزائر
- ابراز النظام والهياكل الإدارية الغابية في الجزائر
- ابراز علاقة القوانين العقارية في قانون الغابات
- استخلاص الاثار الناجمة عن القوانين الغابية على الساكنة في الشرق الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب ذاتية وأسباب موضوعية فالذاتية تتمثل في الرغبة في معرفة النظام الغابي الفرنسي المطبق في الشرق الجزائري لكل خباياه وكذلك معرفة تأثيره و انعكاساته على الساكنة وكونه ذا أهمية على الدراسات التاريخية لمختلف السياسيات الفرنسية المطبقة في الجزائر أما الأسباب الموضوعية فهي تعلم كيفية التعامل مع المادة العلمية واستخدامها بأسلوب أكاديمي وأيضا التعرف على النظام ألغابي الفرنسي للشرق الجزائري وان المصادر التي تناولت و خصة دراساتها بالشرق الجزائري قليلة .

حدود الدراسة:

تبدأ دراستنا من عام 1830 مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر ومن قانون الفرنسي الغابي الصادر في فرنسا سنة 1827 وتطبيقه في الجزائر سنة 1838، اما نهاية الدراسة فهي سنة 1930 وهي سنة تمثل مرحلة استقلال النظام الغابي في الجزائر عن النظام الغابي الفرنسي.

إشكالية الدراسة:

انتهج الاستعمار الفرنسي عدة طرق وسياسات لإحكام سيطرته على الموارد الطبيعية التي ترفع وتفيد اقتصاده و التي كانت الغابات احد أهداف هذه السياسة و طبق و أنجز العديد من القوانين تحت مسمى نظام الغابات الذي يعمل حول حمايتها وهنا يأتي سؤال و إشكالية موضوعنا وهي: الحم النظام ألغابي الفرنسي الغابة إن استغلها و أهلكها ؟ وإلى أي مدى اثر ذلك على السكان وطرق عيشهم وتندرج أسئلة فرعية منه وهي:

- ما هي أنواع و مميزات غابات الشرق الجزائري
- فيما تكمن أهمية الغابة بالنسبة لأهالي و المستوطنين
- كيف كلن تعامل مصالح الغابات و المياه مع الأهالي و الغابة و ما الغاية من إنشائها .
- ما هو مضمون القوانين الغبية وهل حمت الغابة أم استغلتها وكيف استغلت أزمة الحرائق لنهب الأهالي .
- كيف انعكس هذا النظام وانعكس على السكان و المستوطنين .

خطة الدراسة:

جاءت خطتنا مقسمة الى ثلاثة فصول بداية بالمقدمة عامة حول موضوعنا والفصول مقسمة هي الأخرى الى مباحث تخدم دراستنا.

جاء في الفصل الأول بعنوان: "قطاع الغابات في الشرق الجزائري" حيث تناولنا فيه جغرافية وتوزيع الغابات الخاصة بالشرق الجزائري وانواعها وكذلك أهميتها بالنسبة لسكان اقتصاديا واجتماعيا، اما الفصل الثاني فكان بعنوان: "التشريعات الفرنسية لاستغلال غابات الشرق الجزائري" وتناولنا فيه نشأت مصلحة الغابات والمياه وتنظيمها وهيكلتها الى جانب اهم التشريعات والقوانين الغابية واهم الشركات الأوروبية التي كانت تستغل الثروة الغابية في الشرق الجزائري، أيضا الفصل الثالث بعنوان: "انعكاسات النظام الغابي على ساكنة الشرق الجزائري" تضمن اثار وانعكاسات نظام الغابي على الجزائريين والأوروبيين اقتصاديا واجتماعيا إضافة لازمة الحرائق التي مست العديد من الغابات واهلكتها.

وختمنا بحثنا بخاتمة او لنقل مجموعة استنتاجات على شكل نقاط توصلنا اليها من خلال دراستنا المفصلة لموضوع بحثنا.

المناهج:

اعتمدنا في دراستنا على العديد من المناهج منها:

- المنهج التاريخي: اعتمدناه في الإحداث التاريخية و القوانين وكذلك القرار.
- المنهج الوصفي: بوصف قطاع الغابات في الشرق الجزائري و مميزات هذه الغابات و أنواعها .
- المنهج التحليلي: في تحليل القوانين و الوثائق المتعلقة بموضوعين .

الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع السياسة الغابية من المواضيع التي لم تنل حضورا وافرا من الدراسة الا أن هناك بعض المقالات التي تطرقت الى هذا الموضوع بشكل ليس معمق:

1- مقال لعاطف سراج وعبدالوهاب شلالي بعنوان قوانين الغابات الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على سكان الريف قانون جويلية 1874 أنموذجا، حيث تناول هذا المقال بعض غابات الجزائر و أنواعها و درس قانون 1874 هادفا إلى إبراز مدى استغلال وحرص الاستعمار الفرنسي على السيطرة على الموارد الجزائرية الغانية خاصة وأوضح لنا هذا المقال إن هذه الغابات كانت تلحق باقتصاد الاستعمار اربح وكانت تشكل رابط قويا يجمع الأهالي فحرص هذا الأخير إلى نهبها وضمها له لتفريق وحدة الأهالي فساعدنا في موضوعنا كثيرا من وصف للغابات إلى إبراز مضمون قانون 1874 .
2- أطروحة الدكتورة مختاري هواري بعنوان نماذج من القمع الإداري الاستعماري اتجاه بعض القبائل في الجنوب القسنطيني 1877 – 1910 تناول ودرس جل أساليب الإدارة الاستعمارية نحاه القبائل و التي كانت أحداها سلب ونهب الغابات وذكر معانات الجزائيين بدقة وأفادنا جدا في الفصل الثالث بإبراز معانات الأهالي .

المصادر والمراجع المعتمدة:

1- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 ساعدنا في اغلب الفصول كتحديد المساحات الغابية في الفصل الأول والغابي وذكر بعض الغابات التي حصل عليها الشركات الأوروبية وإبراز حالة السكان الجزائريين جراء نزاع ارضهم وغابتهم في الفصل الثالث.

2- شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا الجزء الأول ساعدنا كثيرا في تحديد الغرامات المفروضة على الجزائريين ومساحات أراضي وغابات كذلك ساعدنا في معرفة القوانين وما ترتبت عنه أي انه مس وساعدنا في كل فصول العمل.

3- مختاري هواري، نماذج من القمح الإداري الاستعماري تجاه بعض القبائل في الجنوب القسنطيني 1877-1910 ساعدنا بكثرة في الفصل الثالث في ابراز حالة ومعاناة السكان بسبب نظام الغابي ومصادرة أراضي من انتشار امراض لهجرة وغيره.

صعوبات الدراسة:

- قلة الدراسات السابقة في هذا الموضوع
- قلة المراجع والمصادر باللغة العربية التي تناولت الموضوع
- معظم المصادر باللغة الأجنبية مما يتطلب منا الترجمة وهذا يأخذ جهدا كبيرا بالإضافة الى عدم تمكننا من اللغة.

الفصل الأول: قطاع الغابات في الشرق الجزائري

المبحث الأول: التوزيع الجغرافي للغابات في الشرق الجزائري

المبحث الثاني: أنواع الغابات في الشرق الجزائري

المبحث الثالث: أهمية الغابات

المبحث الرابع: أزمة الحرائق

يشكل القطاع الغابي في الشرق الجزائري ركيزة حيوية من ركائز الثروة الطبيعية والتنوع البيئي في البلاد، تمتد هذه المساحات الخضراء المهمة عبر تضاريس متنوعة تشمل السواحل المتوسطية والسلاسل الجبلية الوعرة (مثل جبال جرجرة والاوراس) وحتى مشارف الصحراء، وتتنوع هذه الغابات حسب طبيعة المناخ والتربة، حيث تميزت غابات الشرق الجزائري بتعدد أنواعها فنجد فيها أشجار الصنوبر الحلبي والبلوط والفلين وغيرها، تلعب هذه الغابات دور محوري في الحفاظ على التوازن البيئي من خلال مكافحة التصحر وحماية التربة، كما تشكل هذه الثروة الغابية موردا اقتصاديا واجتماعيا مهما للسكان المحليين لهذا نجد الاستعمار الفرنسي منذ دخوله وهو يطمع في سلب ونهب كل غابات الجزائر وحرمانهم منها .

المبحث الأول: التوزيع الجغرافي لغابات الشرق الجزائري

تعتبر الغابات مورد أساسي لمعيشة السكان باختلاف أماكنهم فهي تمثل غذائهم ومكان رعي أغنامهم وغيرها، ولكل منطقة غاباتها ومميزاتها، ولقد سعت السلطات الفرنسية إلى ضم الغابات الجزائرية إلى ملكية الدولة فمن سنة 1863 إلى 1870 تم ضم حوالي 752.000 هكتار، ومن سنة 181876 إلى 1887 تم نيف 550000 هكتار إضافي لتصبح المساحة الغابية التي تعود لملكية الدولة سنة 1911 إلى حوالي 2.031578 هكتار موزعة كالتالي: عمالة الجزائر 479.899 هكتار، عمالة وهران 611.682 هكتار، عمالة قسنطينة 939.965 هكتار . (رواحنة، 2013-2014، صفحة 107)تميز الشرق الجزائري بغطاء نباتي كثيف وتنوع غاباته وتوزعها فنجد عمالة قسنطينة تحتوي على غابات الأرز على مساحة 24200 هكتار **(غانم، صفحة 26)**وغابات الفلين وغابات أكفادو ب 11629هكتار وبني ميمون ب 1943 وبني أفور 5912 هكتار، جبل الأندروم 2600 هكتار، وكذلك لا ننسى الأوراس وغطائها النباتي الجيد الذي يغطي المناطق الجبلية خاصة ومن غاباتها غابة جبل بوطالب وغابة بلزمة بباتنة وغربها المنطقة التي عرفت استغلالا كثيرا من طرف الاستعمار الفرنسي لجودة أشجارها خاصة الأرز فحسب إحصائيات سنة 1875 كانت منطقة باتنة تضم حوالي 685000 هكتار من غابات الحلفاء في مختلف أراضي القبائل التي تضمها مثل: أولاد زيان، كسرو، أولاد شليح وقبيلة حراكتة المعذر . (غرينة، 2009-2010، الصفحات 25-26)،وقدرت المساحة الغابية لمقاطعة قسنطينة ب103.000 هكتار فالغطاء النباتي الخشبي يتميز بقدره الكبير على التحمل و الحيوية وهو ما سمح للعديد من الغابات بالبقاء على قيد الحياة في مواجهة أسباب الدمار التي تهدد وجودها . (Marc, p. 134)

أما الغابات المصنفة كأملاك لدولة بدوار مزلين 2321 هكتار وهي: (تريكي و قنيس، 2019)

- المجموعة 44 غابة حمدو مساحتها 1113 هكتار و40 أرا و11 سنتيارا

- المجموعة 45 غابة بني مزلين ومساحتها 903 هكتارا و25 أرا و50 ستيارا

- المجموعة 46 غابة فح زازوة ومساحتها 123 هكتارا و20 أرا

- غابة عين الكرمة ومساحتها 110 هكتارا و30 آرا و97سنتيارا

- غابة كدية السطح ومساحتها 68 هكتارا و83 آرا و62 سنتيارا

- غابة كدية المرتحة ومساحتها 61 هكتارا و96 آرا و87 سنتيارا

- **قبيلة الناظور** قدرت المساحة الغابية بقبيلة الناظور بـ 3289 هكتارا و50 آرا

وننتقل إلى ذكر منطقة برج بوعريريج التي تقع في شمال الشرقي للجزائر وتنتمي إلى إقليم السهول العيا الشرقية محاطة من الشمال بسلسلة الأطلس التلي ومن الجنوب بجبال المعاضيد ومن ناحية الشرق بسهول سطيف قدرت ثروتها الغابية ب 1253 هكتار، تتوزع غاباتها في الشمال الغربي من المنطقة وبدورها موزعة على دوائر تضم أهم غاباتها منها:

- دائرة البيبان برج بوعريريج مساحتها 30276.14 هكتار تضم غابة ونوغة التي يغطيها الصنوبر الحلبي بنسبة كبيرة
- دائرة غابات القصب تضم غابة ولاد خلوف ذات التضاريس الصعبة ميزت هي الأخرى يغلبها الصنوبر الحلبي و فيها العرعار
- دائرة رأس الواد تقع في جنوب شرقي برج بوعريريج تضم غابة أولاد حنانش التي قدرت مساحتها بـ 4.770 هكتار وذات غطاء نباتي كثيف وصعبة التضاريس.

المبحث الثاني: أنواع غابات الشرق الجزائري

تميزت غابات الشرق الجزائري كغيرها بالعديد من الأشجار ونباتات المهمة وذات النفع في جميع المجالات سواء اقتصاديا أو اجتماعيا أو فيمجال الصحة وسنذكر بعض هذه الغابات:

أ) بلوط الفلين

وهو احد أهم أنواع الأشجار المنتشرة في شمال إفريقيا بشكل عام والجزائر بشكل خاص وهي تحتل مساحات ضخمة في منطقة التلفي المناطق الساحلية الشرقية حيث توجد التربة الرملية والسيليكانية الملائمة لنموه،

حيث تمتد من الساحل لتشمل بإقليم الجزائر: ثنية الأحد، العزازقة، تيزي وزو، البويرة، وبإقليم قسنطينة تمثل البيئة المناسبة لنموه وانتشر فيها بكثرة في سكيكدة جيجل خراطة، الطاهير، قالمة، سوق أهراس**(عربي و عدة، 2021، صفحة 431)**، كما انه متوفر أيضا في ولاية بجاية وكانت المساحة المزروعة بأشجار الفلين في هذه الغابات تبلغ 7.500 هكتار وبلغ إنتاجها عام 1890 إلى 4.600 قنطار.

ويعتبر إقليم شمال الشرقي الجزائري أغنى عن بقية المناطق في غابات الفلين حيث تنتج قسنطينة 10% من مجموع إنتاج الجزائري للفلين (**حليمي، صفحة 173**)، حيث قدرت مساحات الغابية في قسنطينة ب 40 هكتار وهي اغني عمالات من حيث الغابات، وقدرت مساحات غابة الفلين سنة 1884- 1885 ب 402.971 هكتار، أي أن قسنطينة تحتل 88.52 من غابات الفلين في الجزائر.**(Meddour, p. 11)**

يتواجد أيضا في غابة الزواغة الواقعة على المنحدرات المحددة شملا لوادي اتجة وغابة الموبعات على قمة سيدي دريس شمال قسنطينة كانتا الغابتان تابعتان للدولة تبلغ مساحة تجمعات الفلين فيها إلى 2700 هكتار وكان إنتاجها عام 1899 مقداراه 4.300 قنطار.(lefebure, 1900, p. 171)

جدول يوضح إنتاج بلوط الفلين في عمالة قسنطينة(قسنطينة .بجاية .جيجل. عنابة قالمة سوق اهراس) عام 1899:

المنطقة	مساحة بلوط الفلين (هكتار)	الانتاج عام 1899
بجاية	28500	10.500
جيجل	67400	40.200
عنابة، قالمة، سوق اهراس	89000	35.140
قسنطينة	2700	1.300

وتعدهذه الأشجار من الأشجار المعمرة وتصل إلى ارتفاع 10و 12 مترا تتميز بقشرة سميكة وأسفنجية تعرف بالفلين تستخدم في العديد من الصناعات كما تفيد لمكافحة التصحر والحفاظ على التنوع البيولوجي الحيواني والنباتي ويتميز أيضا بجذع قصير وأغصان سميكة ويمكن لها أن تغطي مساحات ظل كبيرة جدا**(العايب، صفحة 193)** .

كما نجد أن منتوج الفلين متواجد أيضا في ولاية عنابة بوفرة وكانوا يستخدمونه في في تغطية الأكواخ والخيام بالإضافة إلى استخدامات أخرى .

جدول يمثل مساحات غابات الفلين في شعبة عنابة (مدور، 2023، صفحة 360)

الإقليم	الغابة	المساحة
بون: 43436 هكتار	بني صالح(ج1)	12.610
	جبل عوارة	2.811
	إيدوغ	6355
	مرداس	972
	ولاد بوعزيز	3120
	بني صالح(ج1)	3000
	فج أحمد	4640
	أولاد باشيح	2020
	واد غانم	4428

ب) الحلفاء

تنتشر الحلفاء بشكل كبير في الجزائر في الجزائر نظرا لتوفر المناخ الجاف من ناحية وتوفر التربة الخفيفة من ناحية أخرى، وتتمركز أجود المناطق إنتاجا في السحل والتل السفلي والهضاب العليا التي تغطي فيها الحلفاء سبعة أعشار منها وفي المنطقة الصحراوية إلى الجنوب الغربي من الاغواط .(عباس و إيلال، 2023، صفحة 262)

كما أنها متواجدة ومنتشرة بكثرة في مناطق شبه صحراوية كشمال الاوراس وباتنة التي تضم حوالي 685000 هكتار من الحلفاء يبلغ طول ورقتها من 2 إلى 3 أوراق(عاطف و شلالي، 2020، صفحة 143) وتتميز بصلابة كبيرة وتتجدد باستمرار، وتتواجد أيضا بجنوب قسنطينة وجبل تافرنت(غرينة، 2009-2010، صفحة 27) قدرت مساحتها فيعمالة قسنطينة بنحو 590.116 هكتار.أي بنسبة 23.91% .(عباس و إيلال، 2023، صفحة 262)(-1914، 2014-2015)

ولنبات الحلفاء أهمية كبيرة في المجال الاقتصادي هذا الأمر الذي كلن الاستعمار الفرنسي على اطلاع وعلم كبير به فخضع الحلفاء استغلال بتحديد ورشات من طرف السلطات العالمي واو بالمزاد العالمي .

الملخص حيث يتم بموجب ووفق العقد تحديد مناطق الحلفاء و تشرف السلطات المحلية على هذه العملية وهذ بموجب عقد تقوم بث مع مفوضية الأراضي ويتم قبل ثلاث الأشهر من موسم جني الحلفاء وعلى الشخص الراغب في بيع أرضه و الحلفاء إخبار السلطات بالرسالة وتحديد مكان البيع .

كما لا ننسى ذكر إن الحلفاء تعرض لاستغلال مفرط عشوائي تعرض على استغلاه و الأهالي في البدايات الأولىفي معرفة قيمة هذا النبات فدمر ذلك العديد من الحقول ودفع الأهاليإلى التخلي و البحث عن مصدر عيش أخرلأكن بعد التقارير مصلحة الغابات و المياه و شكوى الأهالي اتخذت عدة تدابير للمحافظة عليه من الاستغلال الغير عقلاني من الشركات الأوروبية وهي منع حصاد الحلفاء خلال فتراهالإنتاجإلى غاية نضج الأوراق

منع جني وحصاد الحلفاء بمناطق الكثبان الرملية سفوح الجبال وقد أكدوحرصتالإدارة المحلية على حصاده بواسطة الأيديأو بواسطة المنجل الحاد حتى لا تتضرر الأوراق كما صدر في القوانين مواد لحماية هذا لإنبات و تحديد طرق استغلاله كالقرار المؤرخ بـ 11 افريل1912 - 21 فيفري 1903 . (قيطون حمزة مشروع الاستيطان الفرنسي بإقليم عين الصفرة الفرنسي 1882 – 1914 ص 94) .

ج) **الزيتون**

شجرة الزيتون افريقية الأصل قد وجدت منذ أقدم العصور وهي شجرة صبورة طويلة العمر توجد في القطر الجزائري نحو 10 ألاف هكتار (محافظة غابات قايس) وتتواجد بمنطقة القنطرة وغسيرة وفي السفوح الجنوبية من نواحي واحة غوطي بالأوراس . **(المدني، صفحة 115)**

د) **الأرز**

تميزت بالقوة والكثافة وطول العمر ومقاومة جيدة ولديه رائحة خاصة تحفظه من السوسة ومنتشرة بكثرة في غابات باتنة كبلزمة بقرب من باتنة ومتواجد كذلك في أولاد حناش في الجهة الشرقية لبرج بوعريريج وهي غابة مساحتها 4.770 هكتار. (**بلعياضي**، الصفحات 288-289-290)

ويطلق عليها كذلك بشجرة أرز أطلسي تنتشر في مناطق الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية التي تترواح ارتفاعها بين 1300 – 1900 فوق سطح البحر مع تركيز خاص في سلسلة جبال الاوراس، تتميز أخشاب الأرز الجزائري بجودة عالية تفوق الأخشاب المتواجدة في لبنان، وهذا النوع من الأشجار يعيش لقرون .(عاطف و شلالي، 2020، صفحة 143)

ه) العرعار

يوجد العرعار في الأجزاء الشمالية من الغابة وغالبا ما يختلط بالبلوط الأخضر وينمو في المناطق ذات التربة الفقيرة منتشر في وادي عبدي وأريس بالشرق الجزائري بشكل معتبر. (محافظة غابات قايس)

و) غابات الصنوبر الحلبي

يمتلك هذا النبات قدرة جيدة لتحمل الحرائق حيث تنحرق بذور مخاريطها فقط متواجد في الجهة الجنوبية والشرقية لبرج بوعريريج بنسبة 21% من المساحة الغابية ويتواجد بالتحديد في سلسلة جبال المعاضيد جنوبا وأولاد رزوق شمالا (بلعياضي، صفحة 291)،كما يتواجد أيضا في غابة الاوراس فمعظم أشجارها عبارة عن الصنوبر الحلبي (هلايلي، 2013، صفحة 39)

إضافة إلى تلك الغابات نجد دائرة قالمةالتي تحوزعلى غطاء غابي هام جدا والممتد على مساحة إجمالية مقدرة ب 10.000 هكتار

- **غابة جبل طابة**

توجد على الحدود بين قالمة وقسنطينة تقدر مساحتها ب 1500 هكتار وأغلب غاباتها من أشجار الفلين تستغل في التدفئة والفحم .

- **غابة جبل ماونة**

تبلغ مساحة هذه الغابة حوالي 480 هكتار من أشجار البلوط والفلين

- **غابة جبل بني صالح وأولاد بشيا**

تحتوي على بعض الهكتارات من أشجار البلوط والفلين . **(المدني، صفحة 26)**

وفي عمالة قسنطينة، توجد فيها ثروة خشبية لشساعة مساحة الغابات وتنوعها فالخشب الميت (الأشجار اليابسة قدر حجمها ب 500 ألف متر ومذلك البلوط الفليني وهو من النوع الجيد في ساحل البحر الأبيض المتوسط والبيئة في مقاطعة قسنطينة بفضل مميزاتها .أبقت على منطقة البلوط الساحلي بمساحة تقدر بـ 1600000 هكتار هذه المنطقة تقع بين خطوط أقبو، خراطة، برج سباط، قالمة سوق أهراس، أما الجبال الساحلية في قسنطينة تغطي لوحدها مساحة شاسعة من البلوط الفليني (لمام، 2017، صفحة 260).

فلجبال الساحلية القسنطينية مثلا تغطي 440 ألف هكتار من البلوط الفليني وكذلك الثروة الخشبية نظرا لشساعة مساحة الغابات وتنوعها، فالخشب الميت (الأشجار اليابسة قدر حجمه ب 500 ألف متر مكعب أما خشب الأرز فيتميز بالكثافة والقوة والمقاومة ونوعيته جيدة ورفيعة وقيمته عالية ولديه رائحة خاصة تحفظه من السوس، أما البلوط الفليني قدرت مساحته بقسنطينة وحدها ب 1600000 هكتار. **(حرمة و كمون، 2021، صفحة 353)**

وكذلك في إقليم التل يوجد بها غابات الصنوبر والبلوط وغابات الفلين وغابات الأرز وكذلك غابات الصنوبر الحلبي . (المدني، صفحة 25)

التوصل إليه من خلال ما تم ذكره هو أن الشرق الجزائري بتعدد مناطقه تعددت غاباته وتنوعت وتميزت فحظيت بكثافة جيدة وغطت أغلب حاجات سكانها من والى غير ذلك .

المبحث الثالث: أهمية الغابات

لقد كان للغابات أهمية كبيرة في حياة الجزائريين حيث كان فيها معاشهم ومرعاهم واستغلالهم للخشب إضافةإلى بعض الحشائش والغلال والأغذية التي كانت تجود بها .فقد ذكر المؤرخ الفرنسي أجيرون نقلا عن صحفي فرنسي أن الغابة الجزائرية خاصة في مناطق الشرق الجزائري تشكل نصف أو ثلثي الحياة الاقتصادية للجزائريين، كما كانت تشكل لسكان الريف والجبال (بلقاسمي، التشريعات العقارية الاستعمارية وتأثيرها على المجتمع الجزائري خلال القرن 19، صفحة 96)الملجأ الأساسي للرعي في ثلثي أشهر السنة خاصة خلال الصيف أو الجفاف بالنسبة لرعاة الرحل **(بلقايد، 2017، الصفحات 267-268)**، كما كان جميع أبناء العرش الواحد يمتلكون أرضا وغابة يتشاركون في ثرواتها وإنتاجها فلم يكن موجود آنذاك شيء اسمه الملكية الخاصة لأراضيلم يكن سوى الانتفاع الجماعي بالأرض **(أجيرون، صفحة 48)**.،وكان الاستعمار الفرنسي يعرف قيمة وأهمية الثروة الغابية منذ بدايته وما يؤكد ذلك القوانين التي أنشأت منذ 1833 و 1822 ساعيا لحرمان الجزائريين منها واستغلالها لصالح مخططهم استيطاني وخاصة استغلال غابات البلوط والفلين والأرز .

والغابات توفر الغذاء للناس والبهائم فلقد كان الأهالي (السكان) يستعملون بعض أغصان أشجار الطرية علف لحيواناتهم .**(روبير، صفحة 199)**

إضافة أن الغابات تستعمل في العديد من المجالات غير الغداء والرعي، حيث تستخدم في الصناعة والزراعة فكان السكان يستعملون أغصان وخشبها في الصناعات التقليدية وضع أكواخ واعتمدوا على البلوط والعرعار خاصة في صناعة البعض كما صنعوا منها الزرابة،(غرينة، 2009-2010، صفحة 41)أيضا تشكل الغابة لسكان الشرق مصدر لأعشاب الطبيبة النافعة التي كانت تختص النساء في صناعتها عن طريق ذهابهن في جماعات لقلع أعشاب طبيعية .

إضافة لاستغلال استعمار للغابات في صنع أنابيب تدخين وصدرت كذلك خاصة المصنوعة من الفلين والبلوط . (**بلقايد، 2017، صفحة 262**)،ومن الغابات صنع الأهالي كذلك المحراث الخشبي الذي يساعد في الزراعة بمختلف أنواعها .

كما أنها تمثل منطقة رعي ممتازة لجأ لها السكان في فترة الجفاف أثناء نقص عشب لتغذية قطعانهم، كانوا يقومون بتطهير أراضيهم الزراعية أو ما يسمى التجديد الدوري بممارسة الحرائق الدورية كعادة تعود الى قرون غابرة لا تزال تمارس من قبل معظم الفلاحين الجزائريين إضافة الى أن الغابة تمنح المأوى والغذاء، فهي توفر الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة ومنتجات خشبية متنوعة والعديد من المواد الغذائية الصالحة للأكل. (بوعزيز و هواري، 2022، صفحة 528)

ولغابات الخشب والفلين والحلفاء أهمية اقتصادية كبيرة لاقتصاد الاستعمار الفرنسي وحياة الأهالي حيث بلغ اجمالي عائدات قطع الأشجار 253.052 فرنكا عام 1901. خاصة قطع أشجار البلوط الأخضر وبلوط القرم والعرعر والتي غطت مساحة تقارب 2.500 هكتار في ولايتي وهران والجزائر وباتنة وسطيف وقطع أشجار صنوبر حلب بلغت 2.000 م مكعب في قسنطينة وأيضا قطع أشجار ارز بحوالي 1.200 متر مكعب بباتنة .

فسجلت زيادة في مبيعات الخشب والحلفاء سنة 1903.ما يقارب 400.000 فرنك مقارنة بمتوسط نتائج سنوات 1899-1900 وكانت عمالة قسنطينة وحدها توفر ما يقارب 8110 من انتاج الخشب وهي تحتوي على اكبر ثروات الغابية.

تمثل الغابة الداعم الأول لحياة سكان الجبال والسهول المرتفعة وحتى البدو والرحلوان جزءا كبيرا من السكان يرتبط بها ارتباطا وثيقا يستمدون جميع مواردهم من الغابة.(MAX, p. 1959).

المبحث الرابع: أزمة الحرائق

تعد الحرائق من بين الأسباب الأكثر تأثيرا على القطاع السياحي الغابي حيث تعد اخطر كوارث البيئة تصيب الغابة وتعددت أسبابها من طبيعية لبشرية.(بلعياضي ا.)

لكن حرائق أو او الاصح ازمة الحرائق الت ي مست غابات الجزائرية والشرق خاصة كان ورائها اهداف استيطانيه بعضها مفتعل عمدا لإيقاع واتهام الأهالي وتغريمهم وسلبهم املاكهم وحقهم بغاباتهم واهم الحرائق التي يجب ذكرها والتي كانت ازمة ومهولة هي التي بدأت من سنة 1854 الى 1881 حيث اعتبرت فعلا هذه الحرائق ناجمة عن فعل متعمد من طرف الأهالي لحقدهم ضد المستوطنين والسلطة الفرنسية وإعلان حرب ضد امانهم فتم تغريم الأهالي جماعيا واتخذت ضدهم إجراءات صارمة في 24 فيفري 1861 تمثلت في غرامة اربع مرات مبالغ زكاة إضافة الى حرمانهم من الرعي الى الابد اتلفت حرائق 1852 -1881 حوالي 155.000 هكتار من غابات الشرق القسنطيني (أجيرون)واتلفت حرائق 1863 حوالي 42.000هكتار الحقت ضررا بـ 22 مستغل لغابات الفلين 22 منها اتلفت بالشرق القسنطيني وخسائر 1.801.061 فرنك ، اذ كانت الحرائق مجرد ذريعة فرنسية ووسيلة للحصول على غابات واراضي تستغلها في اقتصادها ومشروعها الاستطاني فليس من الطبيعي أو من العدل الذي تزعمته في قوانينها والتي تدعي انها تحافظ على الغابات من الحرائق بواسطتهم ان يتهم الأهالي عليها ويدفع ثمنها من كان يوما حرا في بلده وصاحبها وصاحب الحق في استغلالها. فعقب كل حريق ينجم او يفتعل من طرف المستوطنين يتم تغريم عليهم تعويض من كان سببا فيها (المستوطنون) اما تهاونا منهم او عمدا للحصول على الفحم او الحصول على تسهيل في شراءها خاصة بعد تعرفها لتلف صدور 100 حكم سنة 1882 (حجز مسؤولية جماعية) وتغريم قبيلة بني صالح (دائرة بونة) جراء حرائق 1877 وحجز كل أملاك مجاجة من بلدية القل . إضافة لخسائر حرائق 1873 قدرت بـ 73.313. (أجيرون، صفحة 231، 210)

كما ان الاستغلال الكثيف للغابات نتيجة ازدياد عدد وريثات أوروبية في مجال قطف الحلفاء وإنتاج الدباغة وتقود الاوروبين على حرق مخلف السنابل القمح والتقاليد الأهالي من حرق بعض الغابات كانت عليها عوامل من نشوب او توسع الحرائق. حيث كانت تصدير المكثف للحطب زيتون يشكل خطرا على الغابات الجزائرية وقد بلغ ووصل عدد الحرائق سنة 1881 244 حريقا وسنة 1882: 130 حريقا اما سنة 1883: 148 حريقا وعن هذه الحرائق من 1875 الى 1880 هكتارا او انخفضت الى 41.000 سنة 1881و1886الى 48.00سسنة 1887-1892.(أجيرون، صفحة 198، 230)

في سنوات 1882-1884 الصادرة عن الحكومة العامة التعريف القانوني لمصطلح "حرائق الغابات" وهي الحرائق التي وقعت في الغابات الحكومية او البلدية او الخاصة في نطاق 200متر.

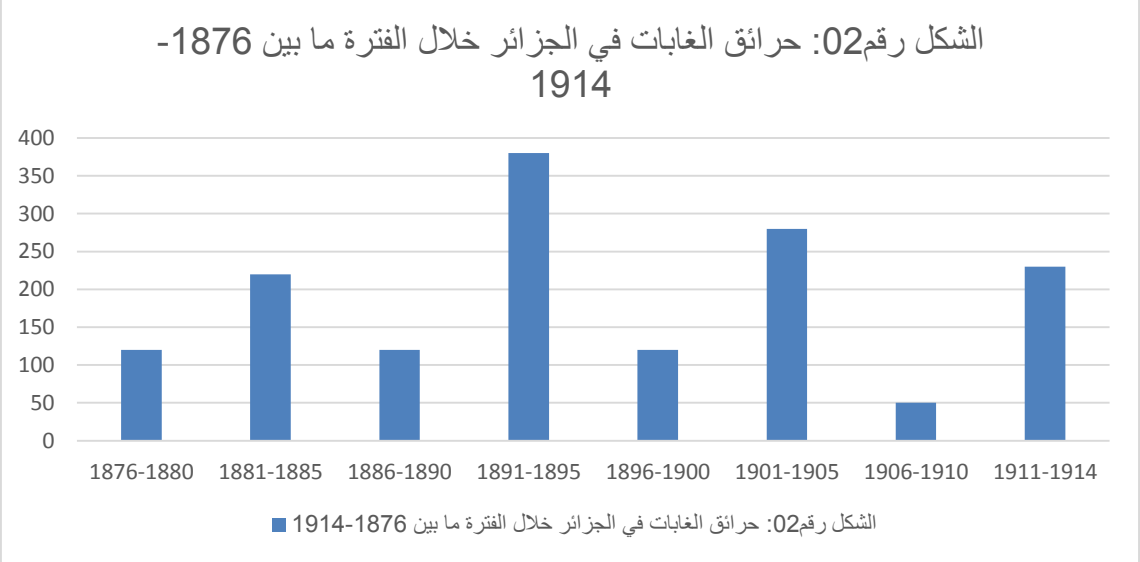

ما يلاحظ على الشكل البياني حرائق الغابات تتكرر كل 10 سنوات تقريبا واكبرهم حرائق 1881 حيث قدرت مساحة الأراضي المحروقة بـ 169.056 هكتار وبلغت قيمة الخسائر بالفرنك حوالي 9.042.056 هكتار في حين ان متوسط المساحة المحروقة خلال الأربع سنوات الماضية كان حوالي 38.000 هكتار سنويا.

وحسب التحقيقات التي قامت بها السلطات الفرنسية حول هذه الحرائق تم ارجاع الأسباب الى :

- الإهمال
- الحقد والكراهية ، أي حقد على الأهالي على المستعمر
- تقصيرية مصلحة الغابات

لا يمكننا القاء اللوم على الجزائريين فقط فحتى إدارة الغابات في الجزائر بدأت تقصيرا في القيام بواجباتها واتضح ذلك من خلال قلة الموظفين في قطاع الغابات.

حيث يوجد في فرنسا، مفتشين، بين 4 و40 مفتشا عاما و40 محافظا للغابات المملوكة للدولة على مساحة 2.947000 هكتار وفي الجزائر يوجد مفتش عام واحد و3 محافظين للغابات على مساحة 2.878.000هكتار وكذلك مصلحة الغابات لم تبدي اهتماما بالحلول المقترحة التي قدمتها معظم التقارير التي عالجت قضية الحرائق فعلى سبيل المثال اقترح السيد TROLARD منح ملكية عقارية للأهالي والهدف من ذلك هو خدمة الأراضي الرعوية فحينئذ يصبح المتمرد مالكا محافظا على ارضه ومستعدا لتقديم المساعدة عند اندلاع

النيران وكذلك عامل المناخ لعب دورا في اشعال الحرائق فمع أي معدل ارتفاع درجة الحرارة تؤدي الى اقتراح النباتات والأشجار القابلة للاحتراق. (هامل، 2022، الصفحات 382-383)

ويعد حريق 1881 اكثر خطورة حتى سميت بالكوارث الكبرى.

وحسب الاحصائيات الرسمية فقد بلغ عدد الحرائق بعمالة قسنطينة 72 حريق اتى على مساحة 154169 هكتار منها 90 الف هكتار من غابات بلوط الفلين قدرت قيمة خسائرها 8.539275 فرنك موزعة كالاتي :

الأعشاب 49.789 فرنك

الفلين 7.969.923 فرنك

الحلفاء 50.000 فرنك

المناطق المحمية 524.516 فرنك

ومن خلال هذه الاعداد اتضح لنا ان غابات الفلين هي الأكثر تضررا وعليه سيطالب أصحاب الامتياز بتعويضات مالية تبلغ نحو 05 ملايين فرنك.(فلاح و باكر ، جوان 2022، صفحة 225).

الفصل الثاني: التشريعات الفرنسية لاستغلال الغابات في الشرق الجزائري

المبحث الأول: مصلحة الغابات والمياه 1838

المبحث الثاني: قوانين استغلال الغابات

المبحث الثالث: دور الشركات الأوروبية في استغلال الغابات

خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية من (1830-1930) صممت فرنسا على وضع منظومة تشريعية ممنهجة لتحويل ثروات الغابات الجزائرية خاصة في الشرق الجزائري الغني بأشجار الفلين والصنوبر إلى مورد لخدمة الاقتصاد الفرنسي، بدأت الإدارة الفرنسية بوضع مراسيم وتشريعات تمنح لها سلطة مصادرة أراضي الأهالي، كما أصدرت مجموعة من القوانين التشريعية المجحفة في حق الشعب الجزائري، مما أدى إلى تدهور أوضاع الأهالي وتدني مستوى معيشتهم لان الغابات كانت مصدر رزقهم .

المبحث الأول: مصلحة الغابات والمياه 1838

يعود تاريخ إنشاء مصلحة الغابات في الجزائر من قبل حكومة المارشال فالي وهو أو حاكم عام يهتم بجدية بالتنظيم الإداري في عام 1836-1838 تم تعيين أرمانتون مفتش الامتيازات الريفية والتشجير رئيسا لمصلحة الغابات ولكن في 24 يوليو 1838 فقط تم تعيين وكيلين (ضابطين) للغابات وحارسا على ظهور الخيل (رتبة وسيطة بين العميد والحارس العام) للجزائر من قبل وزير الحرب بالاتفاق مع وزير المالية الذي كانت إدارة الغابات تابعة له في ذلك الوقت .

إنشاء مصلحة الغابات بواسطة رينو يجب اعتبار المفتش الفرعي فيكتور رينو خريج مدرسة نانسي عام 1830 والذي حل محل أرمانتون مؤسسا لمصلحة الغابات الجزائرية، كان هذا المتخصص في لغابات الذي كان محركا حقيقيا وشجاعا (في ذلك الوقت يمكن الى الجزائر عملا جريئا بالنسبة لموظف مدني عادي)**(Nnance, 1960, p. 1)**

بمعنى أخر التعدي التدريجي على التشجير مع تقدم الاحتلال والأمن العام، سافر رينو من عام 1838 إلى عام 1844 في جميع المناطق التي يمكن الوصول إليها في المقاطعات الثلاث ونشر في عام 1842 تقريرا رائعا عن وضع الغابات، كما كان يعتني كثيرا ويدرس ويرسم بعناية فائقة أثناء جولاته أنواع الأشجار في البلاد، هكذا اكتشف وبالتوازي مع هذه الاستغلالات أعد رينو بعناية تنظيم الخدمة والبداية كان لديه 16 حارسا فقط وكذلك وقد طلب رينو الذي أراد أن يمنح تمديدا أكبر بكثير لخدمته عشرين عميدا وثمانين حارسا وبعد أن فشل في ذلك حصل راندون القائد في بون على دعم من صديقه الجنرال على إنشاء شركة من مائتين وخمسين عامل في غابات تولى إدارتها بعد سبعين عاما أنواع جزائرية ودراسات دكتوراه في علم الغابات السيد ح. لابي الذي نشر ملخصا في عام 1909، دراسات من الجزائر والتي قام بها في منطقة القبائل في جورابور " العلوم " دراسة جغرافية نباتية لمنطقة القبائل للذاكرة بعنوان " نظرة عامة على الجغرافيا النباتية " في عام 1844 انتقلت إدارة دائرة الغابات مؤقتا إلىأيدي المفتش الفرعي دي كلوبشتاين معاون رينو،

تم إلى المفتش غالميش زميل رينو، كما تم تعديل تنظيمها بموجب المراسيم الصادرة في 12 يناير و15 افريل 1846 والتي تنظم إدارة السلطات العالمية التي كانت الغابات جزءا منها، كان المفتش رئيس الخدمة يقيم في الجزائر ويؤدي بموجب أوامر مدير المالية الوظائف الموكلة في فرنسا إلى محافظتي الغابات، كان يعطي تعليمات مباشرة للموظفين في عام 1846 في عام 1846 تم إنشاء حراس الغابات الأصليين في عام 1887 تألف الإطار من ثلاثة عشر وكيلا وأربعة وأربعين ضابط فرنسي وواحد وعشرين حارسا أصليا، كان هذا العدد لا يزال بعيدا عن أن يكون كافيا حتى انه تم اقتراح على البرلمان إلغاء خدمة الغابات بدلا من السماح لها بالعمل في ظل هذه الظروف غير المستقرة تنظم عام 1849 .

لم يدم هذا التنظيم طويلا فقد ألغى قرار وزاري في 16 يونيو 1849 مركزية الخدمة وأسنا لكل من المقاطعات الثلاثة رئيسا للخدمة برتبة مفتش أمام الوالي لشؤون الإقليم والقائد العام ستكرم مصلحة الغابات في الجزائر نفسها بإقامة لوحة تذكارية . (Nnance, 1960, pp. 231-232)

لعبت مصلحة الغابات والمياه دورا مهما في الاستيلاء الاستعمار الفرنسي على غابات وأراضي الجزائريين من خلال تشريعات والعقوبات، وتأسست مصلحة الغابات والمياه سنة 1838 تحت إدارة وتدعم الحاكم العام آنذاك، كان لها مهام عديدة منها:

- إحصاء الغابات الجزائرية وتحديد مساحتها

- حماية الموارد الغابية

- الكشف عن المخالفات وكذلك تطبيق العقوبات وفق القانون الغابي المزعوم أنه يحمي الغابة وما تحتويه أما بالنسبة لعدد حراسها فلقد كان عددهم في الجزائر يفوق وضعف عدد الحراس الموجودين لفرنسا فمثلا سنة 1890 بلغ عددهم 758 موظف منظمين تنظيما عسكريا بالجزائر، ولقد حظيت هذه المصلحة بأهمية سياسية واقتصادية كبيرة فصادرت العديد من الغابات والأراضي بحجة القوانين ومواردها وأنها تحمي الغابة من الضرر والحرائق .**(بوراس، مصلحة الغابات وأثرها على ملكية السكان بالغرب الجزائري خلال النصف الثاني من القرن 19، 2024، الصفحات 310-321)**

كما كانت مصالح الغابات تشدد الخناق على القبائل الجزائرية التي تسكن بجوار الغابات ومنع الرعي والزراعة داخل وفي أطراف الغابات وقد أصدرت من حين لآخر أوامر لتسخير الجزائريين لخدمة شركات الاستغلال التي تجاوزت امتيازاتها 200.000 هكتار في 1860 . **(بلقاسمي، 2007، الصفحات 31-32)**

بينما الأشخاص المكلفين بإدارة مصلحة الغابات على الرغم من قلتهم إلا أنهم كانوا يشكلون ثلاثة أضعاف عدد حراس الغابات الموجودين في فرنسا ففي سنة 1890بلغ عددهم 758 موظف منظمين تنظيما عسكريا، موزعين حسب الترتيب كالتالي:

- ثلاث محافظين

- خمسة عشر مفتش مساعد

- أربع وثلاثين حارس ضابط

- خمسة وأربعين حارس عريف

- 556 حارس بسيط منهم 182 حارس جزائري

- 92 قايد .**(بوراس، مصلحة الغابات وأثرها على ملكية السكان بالغرب الجزائري خلال النصف الثاني من القرن 19، 2024، صفحة 314)**

ومن بين الموارد الغابات والمياه ما يلي: من إدارة المياه والغابات للمنطقة الاقتصادية الخاصة:

- **المادة 2**: يعتبر المهندسون والعمال الذين يقومون بأعمال في الجزائر جزءا من موظفي إدارة المياه والغابات ويخضعون لنفس الأحكام القانونية والتنظيمية التي تكون عموما سابقة لواجباتهم لموجب سلطة الحاكم العام للوكالة والتي يتم النطق بها بعد رأي الحاكم العام .وينتمي مديرو المناطق والوكلاء الفنيون إلى هيئة موظفي المياه والغابات الحضرية .

- **المادة 4:** تعارض مهام إدارة المياه والغابات مع كافة الوظائف الأخرى سواء الإداريةأو القضائية،

-أما **المادة 5** فتضمنت: لا يجوز للمهندسين ومهندسي الأشغال والموظفين في إدارة الغابات والمياه تولي وظائفهم إلا بعد أداء اليمين أمام المحكمة الابتدائية وتسجيل وأداء اليمين في المحاكم التي يمارسون وظائفهم في نطاق اختصاصها . **(recueil des textes léyis la tipe réglenentuires relatife aux faréts etàla défense et la restauration des sals en Algérie ، 1961)**

والمادة 7 نصت على أن الأقاليم التي أنشأت فيها الممتلكات أو شكلت بتطبيق قانون 26 جويلية 1873 وقانون 28 أفريل 1887 وقانون 16 فيفري 1897 يتم تعيين الحدود فيها وفقا للأحكام المواد الحالية: المادة 8:

الفصل بين الغابات وغابات الدولة والممتلكات مطلوب أما من قبل الإدارة المياه والغابات أو من قبل المالكين على ضفاف النهر.

المادة 9: ترفع دعوى الفصل إما من قبل الدولة أو من قبل المالكين المناضلين مع ذلك ستتوقف الإجراءات الجزئية إذا عارضت الإدارة منحها في غضون ستة أشهر.

أي إنشاء مصلحة الغابات والمياه كان لغاية واحدة ألا وهي نهب واستغلال غابات الجزائر والشرق الجزائري خاصة وبمبالغة أيضا مع رمي اللوم على السكان في حالة حدوث حرائق أو تلف معين، فيعاقبون الأهالي بفرض غرامات وغيرها من أساليب العقاب: كفرضهم الضرائب على قرية نارة بالأوراس بتهمة مساندة ومناصرة أحمد باي مع حرق كل ما يملكه سكانها عام 1845 (غرينة، 2009-2010، صفحة 95)، كان من بين أساليب مصلحة الغابات في توسيع نفوذ الاستعمار الفرنسي في الغابات حجز الأراضي وحصر القبائل وإجبارهم على حراسة بعض الغابات دون أجر يذكر مع معاقبتهم في حالة اشتباه في تقصيرهم في الحراسة وإضافة لذلك كان يلام الأهالي حتى على نار التي تضرم لطهو مدعين أنها تسبب الحرائق لا تحمد عقباها رغم أن السبب الحقيقي كان تهور واستهتار الأوروبي المستوطن سواء كان عن غير قصد مثل الشواء في الهواء الطلق أو عن قصد من أجل الحصول على أراضي ومساحات غابية أكثر، فطبعا كما ذكر سابقا عند حدوث حريق صغير يعقبه مصادرة وغرامات للجزائري صاحب الغابة والأرض ومن أهم الحرائق التي مست سهول متيجة وهضاب قسنطينة **(عاطف و شلالي، قوانين الغابات الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على سكان الريف قانون جويلية 1874 أنموذجا، 2020، الصفحات 144-145)**،واندلعت حرائق ببلدة عزابة أدى إلى معاقبة 46 قبيلة رغم عدم توفر دليل على إدانتهم وحدد ما يقارب 42 ألف هكتار.

ميزت السنوات من 1852 إلى 1881 بحرب مصلحة الغابات والمياه ضد العشائر بذريعة الحرائق وكثرة التمردات، فحسب حرائق 1877 التي مست الشرق القسنطيني في خسائر قدرت ب 1,807061 فرنك وعقب هذا تطبيق الحجز الجماعي وتغريم على عدة دواوير (بني صالح دائرة بونة)ولقد تعرضوا إلى لتغريم قاس رغم عدم توفر دليل تورطهم في تلك الحرائق بل كان السبب تهاون الايطاليين وليس التهم الموجهة لأهالي بأنهم يتصرفون عن سبق إصرار وسنة 1859 أصدر قرار تغريم جماعي جديد على جيجل والقل وميلة من قبل جنرال غاستو**(صاري و قداش، 1981، الصفحات 144-145)** . آنذاك عارض وزير المكلف بالجزائر تلك التغريمات القاسية وأمر بتعليم العرب كيفية التعامل مع الغابات إلا أن مارشيال Pélissiear أصدر إجراء صارم يوم 24 فيفري 1861 تمثل في غرامة قوامها: 4 مرات مبلغ زكاة تفرض على القبائل التي ثبت تورطها في حرق الغابات أو ترك النيران تنتشر كما تم حرمهم من الرعي إلى الأبد، كان هذا الإجراء عبارة عن تلبية

لرغبات المستغلين للغابات الأوروبيون حيث طالبوا ب: 15,000 فرنك كتعويض بعد حرائق الشرق القسنطيني وحرائق سنة 1871 فتمكنوا من الحصول على تعويضات قدرت ب: 1.3638.894 فرنك .**(روبير، الصفحات 204-205 -218)**

وفي سنة 1873 كانت مصلحة الغابات والمياه تسير من طرف ثلاثة محافظين تابعين لسلطة عامل العمالة والجنرالات وكانت غايتها تطبيق نفس القوانين السارية في فرنسا على الجزائر، وبعد حرائق من نفس السنة تم تحقيق من طرف لجنة بونة (غابة) في أمر وسبب الحرائق وخلصوا إلى أن لنظرية وفكرة التعمد في إضرام النار لا وجود لها بل أن تسلسل مسببات عفوية وتقليدية للأهالي هي السبب في الحرائق، عقب هذا الاستنتاج للجنة استياء شديد في الشرق القسنطيني فتصدرت عناوين في الصحف: L'radical، – L'est Algérien .

أما سنة 1874 تم فيها زيادة حرس غابات ب 114 شخص، وسنة 1875 تم إخضاع 750.000 هكتار لرقابة عسكرية، وسنة 1882 طغت هذه المصالح على الأهالي فبعد 1886 حظيت باستقلالية أكبر وحرة تطبيق العقوبات فتم تعميم قرار الحجز الجماعي وأصدر 100 حكم وحجزهم غابات وأراضي قبيلة مجاجة من بلدية القل رغم أن هذه الاخيرة كانت موالية في أحداث 1871 كما لا ننسى أن ميزان مصلحة الغابات ازداد مثلا سنة 1886 كانت 2.482.000 أصبح 2.661.250 فرنك سنة 1892 .**(روبير، الصفحات 218- 231)**

وتم إجبار 30 فلاح من بجاية على دراسة وتسديد غرامة قدرت ب 1.064 فرنك بسبب رعي غنمهم في غابة البلوط، كان لمصلحة الغابات والمياه سياسة خبيثة مستغلة فكانت ترى أنه لا يجب التخلي عن أي غابة أو أرض لأهالي بل يستحسن ضمها لأملاك الدولة فتسلحت بعدة مواد (225) تضمنها القانون الغابي المشيخي 1863 و1883 وغيرها من القوانين التي فتحت أطماع المستغلين وأعوان الغابات والمياه فنزلوا إلى الساحة لوضع حد لتقاليد الأهالي وتطبيق شتى العقوبات عليهم **(روبير، الصفحات 239-204- 240)**من تغريم وترحيل وخنق بالمحاضر القضائية فأصبحوا يظنون أنفسهم أسيادا على صاحب الأرض الجزائري الذي ولد فيها وتربى فيها وعاش منها فبأي حق تلب منه أرضه وغاباته التي هو أحقها .

المبحث الثاني: قوانين استغلال الغابات

سعى الاستعمار الفرنسي منذ 1830 إلى غاية 1930 إلى استغلال الغابات الجزائرية والاستفادة منها من اجل ذلك عمد إلى إنشاء مراسيم وقوانين لتحقيق غاياته وأطماعه والتي كان الاستيطان أحداهما ومن بين تلك القوانين التي سعى لتحقيقها هو القانون الغابي الفرنسي 1827 من خلال تأسيس مصلحة الغابات والمياه سنة 1832 وعدة مراسيم نذكر بعضها أو لنقل أهمها:

أولا: المناشير والمراسيم

1- **منشور 02 أفريل 1833**: نصت مادته الأولى بصنع قلع أو قطع شجرة غابية مهما كان نوعها ولا يمكن قلعها إلا بعد الحصول على تصريح خاص من الإدارة المحلية ولم يلغى هذا المنشور إلا يوم 18 مارس 1871، كانت الغاية من إصدارها لهذا المنشور هي تعقب عمل الفلاح الجزائري وتضييق عليه والحصول على أكبر عدد من الغابات وأراضي وجعلها مسرحا للجيوش العسكرية الذين دمروا المساحات الغابية المشجرة بسبب إما تدريب أو تجريب عملية معينة أو تدمير عن عمد قصد التخريب أو التعسف وفرض السيطرة على الأهالي الذين لا حول لهم ولا قوة والذين يعتمدون على الغابة كمصدر أساسي للعيش (احتطاب، تغذية) **(لمام، التشريعات الاستعمارية في قطاع الغابات وأثرها على السكان المحليين (1833- 1903) ، 2017، الصفحات 239-240)**

2- **منشور جويلية 1838**: نص على منع حرث أو استغلال ولو جزئيا لأرض غابية تزيد مساحتها عن هكتارين كما منع حرق الأراضي الزراعية قبل الحرث رغم ان هذه تعد طريقة تقليدية كانت سائدة في مجتمعات العالم .

ويعتبر هذا القرار الوثيقة القانونية الوحيدة الصادرة في هذا الشأن منذ بداية الاحتلال والتي تتضمن عقوبة تتراوح ما بين 50- 100 فرنك على عادات الأهالي المتمثلة في حرق الأعشاب وغيرها كما اقترح رفع العقوبة مثلا بدل 6 أيام سجن تعوض ب 6 أشهر حبس .

لقد ارتبطت بداية التشريعات الغابية بعاملين أساسين أحدهما تمثل في الهدوء النسبي الذي عرفته الإدارة الاستعمارية نتيجة توقيع معاهدة التافنة أما الثاني فهو سقوط قسنطينة واحتلالها وهذا الأمر هو الذي سيفتح شهية فرنسا للاستيلاء على الراضي والغابات ولم تتوقف هي الأخرى من إصدار مناشير وقوانين خاصة بنهب الغابات**(لمام، التشريعات الاستعمارية في قطاع الغابات وأثرها على السكان المحليين (1833- 1903) ، 2017، صفحة 241)**

3- **مرسوم 02 فيفري1870**: نص منشور 1844 على بيع الخشب الأخضر هذا ما اثر على عملية تجديد أغصان الزيتون أما منشور 1870 فقد تضمن التخلي عن جميع الأجزاء الغابية التي مستها النيران بين جانفي 1863 و20 جوان 1869، وتم التنازل عنها لصالح المعمرين ومزارعي الدولة وسهلت لهم عملية شراء أراضي كذلك وقدرت المساحات المتنازل عنها بـ: 58.400 هكتار .**(لمام، التشريعات الاستعمارية في قطاع الغابات وأثرها على السكان المحليين (1833- 1903) ، 2017، الصفحات 241-242)**

ثانيا: القوانين

1- قانون 16 جوان1851: دفع استسلام الأمير عبد القادر والأداة الاستعمارية الفرنسية إلى ضرورة توسيع نطاق الاستيطان ونهب الأراضي والغابات ليشمل كامل مناطق التل الجزائري، بعد أن كان محصورا في المنطقة المدنية الضيقة، ولتقليل العقبات القانونية التي كانت تحول دون تملك الأوروبيين للأراضي من الأهالي وخارج المنطقة، وتنظيم المعاملات العقارية في عموم الجزائر مما يتوافق مع تزايد طلبات المستوطنين، شكلت لجنة حكومية عام 1850 وأعدت مشروع قانون عبر " اللجنة الاستشارية في 24 مارس 1850، الأمر الذي أدى في النهاية إلى إصدار القانون الشامل والمعروف باسم قانون " 16جوان 1851 .**(حيمر، 2013-2014، صفحة 95)**

وجاء في مضمون القانون أن كل غابات تعتبر فضاء شاغر ومحرر من أي ملكية أو ادعاء للملكية مدعيين ان هذا القرار مستمد من الشريعة الإسلامية الذي يعتبر كل أراضي موات أراضي وغابات شاغرة،**(روبير، صفحة 200)**وقد سمح هذا القانون الرهيب أعوان الغابيين ب 225 مادة: تصنع جميعها الفلاح الجزائري من الخدمات التي كانت الغابة تقدمها لهم كما أصبحت بموجبه السلطات العسكرية لها الحق في معاقبة عقوبات جماعية على القبائل المجاورة للغابات خاصة تلك التي تضرم فيها نار أو تعرضت للحرائق الأمر الذي أشعل نار انتفاضات في كل من جيجل والقل وميلة ضد طوابير جنرال غاستو، وبعد صدور قانون الإمبراطوري 1863 صنفت المساحات الغابية تلقائيا ضمن أملاك الدولة .**(بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962 جزء 2، 2013، صفحة 360)**

2- **قانون 17 جويلية1874**: كان وراء صدور هذا القانون جهود المستشار Bellenare الذي اقترح العديد من القوانين وكانت قوانينها أكثر حزما من قانون 1827 درست اقتراحاته في مجلس الحكومة وتم تقديم مقترحاته في جزأين طرح الجزء الأول على المجلس الوطني وتضمن تدابير متعلقة بالحرائق، خلصت المحاولات إلى صدور قانون 17 جويلية 1874، أم الجزء الثاني فيتمثل في النص الذي يشكل فيما بعد قانون 9 ديسمبر 1885 **(روبير، صفحة 212)**. جاء قانون 1874 في النشرية الرسمية للحكومة العامة للجزائر بعنوان " قانون بشأن التدابير الواجب اتخاذها لمنع الحرائق في المناطق الغابية في الجزائر " وشكل من 11 مادة أساسية .

تضمنت المادة الأولى منه على: منع إضرام نار من 1 جويلية إلى 1 نوفمبر في كل عمالات الجزائر وشمل هذا المنع السكان القاطنين جوار الغابة أو داخلها كذلك وهذا يتنافى مع عاداتهم فالنار جزء مهم من حياة الأهالي

البسيطة فهي تستعمل في الطهو التدفئة وغيره، أما المادة الثانية فنصت بتدابير وقائية لحماية الغابة ومن أجل السماح باستخدام وإضرام النار سواء بجوار غابة أو بداخلها، كما جاء في نصها منع إضرام نار بنفس مدة المادة الأولى وداخل دائرة نصف قطرها أربعة كيلومترات من الغابات ما لم يحصل على تصريح . **(عاطف و شلالي، قوانين الغابات الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على سكان الريف قانون جويلية 1874 أنموذجا، 2020، الصفحات 141-146)**

أما المادة 03 منه منحت الحاكم العام عامل صلاحيات لتجنيد ضباط أو مجموعة لمساعدة أعوان مصلحة الغابات والمياه في حماية الغابة .

أما المادة 04: كل قانط بجوار الغابة سيخضع لرقابة السلطة الاستعمارية

أما مادته الثامنة فقد نصت على عقوبات عديدة منها السجن لمدة 6 أيام أو 6 أشهر أو غرامة قدرت ما بين 20 إلى 500 فرنك لأهالي أو الأوروبيين إن تهاونوا في مساعدة لحماية الغابة.**(عاطف و شلالي، قوانين الغابات الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على سكان الريف قانون جويلية 1874 أنموذجا، 2020، صفحة 141)**

- منع القانون الصادر في 1874 الرعي لمدة 6سنوات في الأراضي المحروقة وحظر حرق الحشائش بهدف المزعوم لحماية الغابة من الحرائق واستغلال سيء أجبر أهالي لحراستها (روبير، الصفحات 212-213)، غير أن الهدف الحقيقي له هو سلب وحصر أهالي لسلبهم غاباتهم وإخضاعهم هذا القانون كان بمثابة حرب الأهالي من طرف المستغلين للفلين فلقد طمعوا بزيادة أراضيهم وحصول على تعويضات إلا أن هذا القانون لم يطبق سياسة الحجز الجماعي التي طمحوا لها .

وسع كذلك من صلاحيات مصلحة الغابات والمياه حيث وكلت إليها مهمة تسيير المناطق الغابية ومسح أراضي الغابية وتوفير مساحات كبيرة منها لصالح الجيش الاستعماري **(عاطف و شلالي، قوانين الغابات الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على سكان الريف قانون جويلية 1874 أنموذجا، 2020، صفحة 146)**، ولم يحدد بدقة صلاحياتها مما مكنها من التصرف لحرية وتعمق في تطبيق عقوبات عل الأهالي خاصة، تم إصدار 144 حكما بالاعتقال .

3- قانون 9 ديسمبر1885: صدق على هذا القانون بعد الحرائق 1881وقد شدد على حياة السكان ويمثل استغلال واستصلاح أراضي كما منع اقتلاع أشجار يابسة وازداد عدد العقوبات وترحيل الغير المبرر

وكذلك تم إجبار أهالي عن تخلي عن غاباتهم وأراضيهم من خلال تكثيف المحاضر التعسفية . **(صاري و قداش، 1981، صفحة 147)** .

كما سمح هذا القانون لمصلحة الغابات بتطبيق تهديد من العقوبات كغيره من القوانين السابقة واعتبرت الرعي والزراعة في الغابات ممارسة غير قانونية، وسمح لشركات استغلال الغابات بإنشاء مصالحها الغابية الخاصة فأصبحت هي الأخرى تنهب وتجرم الأهالي بدون مبرر .**(مساك و سخري، 2017-2018، الصفحات 43-44)**

ومن جهة أخرى سمح هذا القانون لشركات استغلال الغابات بإنشاء مصالحها الغابية الخاصة، فعمدت بدورها إلى سلب الجزائريين من أموالهم وأراضيهم عن طريق الغرامات المالية والمصادرة لإثراء خزائن الشركات، فعلى سبيل المثال ارتفع عدد الغرامات المسلطة على الجزائريين من 7883 غرامة في 1881 الى 11101 في 1885، ليصل إلى 15585 بقيمة تفوق ثلاث ملايين فرنك، كانت الأرض التي صودرت فبلغت بين 1885 و1889 حوالي 110000 هكتار.**(طبعة، 2019-2020، الصفحات 84-85)**

- تضمنت مادته السادسة منع اقتلاع الأعشاب أما المادة 19 تضمنت أن أي حريق في غابة يتسبب فيها أحد أفراد من الأهالي تعاقب كل القبيلة معه وإضرام نار بدون تصريح يعاقب عليه بغرامة مالية قدرها 100 إلى 205 فرنك ومادتيه 134-135 عقوبات كالتالي: غرامات من 4 إلى 100 فرنك وسجن من 1 إلى 5 أيام . **(مساك و سخري، 2017-2018، الصفحات 43-44)**

4- **قانون 21 فيفري 1903**: هذا القانون هو حوصلة لكل القوانين الغابية السابقة وقد صدر بتاريخ 1892 بطلب من جول فيري تم إعداده سنة 1892 من طرف سانت جيرمان وحرر سنة 1900 وتم مصادقته سنة 1901 يضم 190 مادة .

اعتبر هذا القانون الملكية الغابية ضمن أملاك الدولة وقد كان قانونا مؤكدا لقوانين سابقة مع تغيير بعض التفاصيل لأن العقوبات الرئيسية لم تتغير(نكاع، 2015-2016، صفحة 53)، تميز هذا القانون الغابي على انه التشريع الفرنسي الذي يضع تفرقة بين النظام المتعلق بالغابات التي تعود ملكيتها للأشخاص المعنوية (الدولة – البلديات – المؤسسات العمومية)وبقي هذا القانون ساري الى بعد الاستقلال حتى سنة 1975.**(أوشان، 2007- 2008، صفحة 3).**

وتوزعت ملكية الغابات من خلال مادته على:

- غابات الدولة وغابات البلديات وفروع البلديات

- غابات الهيئات العمومية

- غابات الخواص **(نكاع، 2015-2016، صفحة 53)**

إضافة إلى أنه منح مصلحة الغابات والمياه صلاحيات أكثر حيث أصبحت معنية بتطبيق العقوبات وأصبح لها صلاحيات قضائية أكثر ووسعت من استقلاليتها وطبقا لمادة 139 أصبحت مسئولة على مصالح الدولة وأملاكها كما احتوى على نصوص ضد مصالح الأهالي ومذلة منها مادته 121 التي ضمنت أنه في حالة وجد أحد الأهالي أو غيره في الغابة ليلا معه أداة حرث أو قلع أشجار يتعرض لعقوبة: تتمثل في غرامة مالية ب 5 إلى 10 فرنك ومصادرة ما معه (مساك و سخري، 2017-2018، صفحة 48)، ومادته 127 جعل الأهالي حراس .

-نصت مادته 116 على اعفاء الأراضي التي زرعت في الجبال من الضرائب ومادته 167 منحت الحق لشرطة الريفية وضباط الشرطة في القمع ومراقبة الغابات(قرقوري، صفحة 25) . كما تضمن القانون على تعليمات لحماية وكيفية استغلال الحلفاء في مادته 134 وسعت التعليمات الصادرة في هذا القانون لتشمل مايلي:

الفقرة الأولى: احتوت على ان قطف الحلفاء تكون في مدة زمنية محدودة من السنة التي قدرت بأربعة اشهر وتبدأ مع منع قطفه من 16 جانفي الى 15 ماي في إقليم التل بينما إقليم الهضاب العليا فمنع من 01 مارس الى نهاية جويلية.

-تقسيم مناطق الحلفاء الى 3 مناطق بحيث تشغل واحدة كل عام وتترك المنطقتان الاخريان لنمو.

الفقرة الثانية: تجمع الحلفاء اما يدويا او عن طريق علب من اجل تسهيل نقلها وحمايتها كذلك من الضرر.

الفقرة الثالثة: وجب على كل شخص يرغب في دخول تجارة الحلفاء الحصول على تصريح من طرف المكلف بالمقاطعة في إقليم المعني ويتضمن التصريح: المساحة المتعلقة بالمعلومات الكاملة حو المشروع.(مسعود، صفحة 512)

المبحث الثالث: دور الشركات الأوروبية في استغلال الغابات

كانت الشركات المتحصلة على امتيازات استغلال الغابات الفلين وغيره تنتهز أي فرصة لمطالبة بتعويضات والحصول على مساحات أكبر بأرخص تكلفة كشركة جنيفوار السويسرية تحصلت على 25 ألف هكتار في سطبف عام 1858 وعلى 281 هكتار خلال عشرة سنوات، وحصلت جمعية الغابات وهي شركة على 160 ألف هكتار من أراضي الغابات لتستغلها لمدة 90 عاما غير أنها باعت هذا الامتياز إلى ثلاثين مستوطنا أوروبيا الشركة العامة الجزائرية عام 1865 على 4100 ألف هكتار بإيجار فرنك واحد للهكتار، في مقاطعة قسنطينة(**بوعزيز، 2007، صفحة 6**) ومع الوقت كانت أطماع ملاك الشركات والمستغلين تتزايد فشرعوا في إلفاق التهم على الأهالي خاصة بعد الحرائق وتمكنوا رغم معارضة قانون 1874 بأن تقطع من عائدات الحجز تعويضات لملاك المنكوبين على الحصول على 494.668 فرنك كتعويضات من حرائق 1887، كما كان قانون 23 جوان 1887 عبارة عن تعويضات لحرائق 1881: تعويض 40 % من الخسائر وكذلك قانون قانون 1897 نص على تعويض ديون الملاك . **(أجيرون، الصفحات 224- 225)**

كان أصحاب الامتيازات الذين استفادوا من غابات الفلين عددهم: 34 غالبا ما يمثلهم دوقات كبار مثل دوق البوفير وكانوا يستغلون 202,000 هكتار منها 147.793 هكتار في القطاع القسنطيني واستغلوا أي عقوبة وأي حريق للحصول على أكبر عدد ممكن من الغابات وأراضي خاصة بين سنتي 1863- 1870فحصلوا على تسهيلات في شراء الأراضي وغابات مثلا: كانت أراضي تباع لهم ب 60 فرنك ويكون دفعها بعد عشر سنوات من تاريخ الشراء هذا ولا ننسى العدد الكبير الذي حصلوا بالمجان من خلال الإدارة ومساندة قانون المشيخي 1863(**صاري و قداش، 1981، صفحة 145)**، كما تنازل مارشال بيليسي عن مساحات غابية تقدر بـ 149.793 هكتار في إقليم قسنطينة لـ 34 معمرا كما اقتطعت مساحة 2.800 من غابة مولاي إسماعيل للإنشاء مركزي أرزيو والاستيطانيين .**(بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962 جزء 2، 2013، صفحة 361)**

هذا وقد كان لشركات استغلال الفلين دور كبير في تأزم حياة سكان المناطق الجبلية والقاطنين بالغابات حيث استغلوا الحرائق كذريعة للحصول على الأراضي بأقل تكلفة .

حيث فرضت عقوبات قاسية في حقهم خاصة إذا اندلعت تلك الحرائق في الأراضي المستغلة من طرف شركات الامتياز والتي منحت لها لاستغلالها وهذا ما المعمرون أصحاب امتيازات استغلال المناطق الغابية لصالحهم حيث أصبحوا يعتمدون على استغلال حرائق عمدا بجوار ممتلكاتهم وأضاف التهمة للجزائريين

سعيا منهم الى زيادة حجم امتيازاتهم والحصول على تعويضات مادية معتبرة من طرف الإدارة الاستعمارية . **(عاطف و شلالي، قوانين الغابات الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على سكان الريف قانون جويلية 1874 أنموذجا، 2020، صفحة 145)**

في أعتاب الكوارث التي سببتها حرائق عامي 1863 و 1865 اتحد أصحاب مزارع الفلين والبلوط إجراءات الحصول على تعويضات عن الخسائر التي تكبدوها وضمانات الأمن والمستقبل ويبدوا أن تحويل الأراضي المشتركة إلى ملكية خاصة مما منحهم حرية أكبر في التصرف في إدارة ممتلكاتهم، وقد تم ترسيخ هذه الأحكام في المرسوم الصادر في 7 أوت 1867 والذي بموجبه تنازلت الدولة لأصحاب الامتيازات ملكية كاملة ومجانا عن أجزاء من الغابات المحترقة وثلث الغابات المحمية على أن يتم بيع الثلثين الآخرين بأسعار تتراوح بين 25 و325 فرنك للهكتار اعتمادا على الفئة التي تصنف فيها الامتيازات .

حيث بدأت أسعار البيع مرتفعة للغاية بالنسبة لأصحاب الامتيازات وتم اتخاذ خطوات جديدة مع الحكومة للحصول على التخفيض، وفي 2 فبراير 1870 صدر مرسوم جديد يسمح بتحويل الامتيازات المعنية إلى عقارات نهائية بشروط بسيطة للغاية لدرجة أن جميع الشركات سارعت في إعطاء موافقتها على نص هذا المرسوم .

وبناءا على تقرير وزير الأمين العام لوزراء الحربية، وبناءا على مقترحات الحاكم العام للجزائر وبعد الاستماع الى مجلس دولتنا لا تنتقل ملكية غابات الفلين والبلوط المملوكة للدولة في الجزائر والتي يتم استغلالها غالبا بموجب عقد إيجار لمدة8 سنوات بالكامل وفق الشروط التالية إلى أصحاب هذه الامتيازات، يتم نقل مجاني لأصحاب الامتيازات، ابراز الغابات المتضررة من الحريق من 1 يناير 1659 حتى 30 يونيو 1870 وثلثي من الغابات أو أجزاء الغابات الغير متضررة . **(1867- 1872, p. 358)**

نلخص من خلال ما تم ذكره أن الاستعمار الفرنسي منذ دخوله سعى إلى نهب غابات الجزائريين بمختلف الوسائل من تأسيس مصلحة الغابات والمياه وإعطائها صلاحيات إلى القوانين التي لا تعد: 1874 وقانون 1863 وقانون 1885 و1903 كانت أغلبها عن سلب نهب عقوبات جماعية ولا ننسى المستغلين وشركاتهم وأطماعهم التي لا تنتهي خاصة اتجاه غابات الفلين التي يعد أحسن مادة تستعمل في الدباغة .

كما انتقلت الشركات خاصة الشركة الفرنسية / جزائرية من تحقيق صادرات ضخمة من نبات الحلفاء حيث قدرت ما بين 1879و 1881 بحوالي 224.000طن لإسبانيا وارتفع الى 266.336 ما بين 1882 -1884م ،

وصدرت الى إنجلترا بكثرة لكونها الدولة الرائجة آنذاك بصناعة الورق وتحويل نبات الحلفاء حوالي 217.402 طن.(حمزة، صفحة 89)

إضافة لذلك حصلت الشركة الفرنسية الجزائرية على امتياز استغلال لمدة 99 سنة وبعد 6 سنوات انتجت هذه الشركة 15.000 طن سنويا. وكانت تصدر مادة الدباغة انطلاقا من موانئ عنابة وسكيكدة وقدر عدد أشجار المقتطفة بمليون شجرة من اجل الحصول على 43.485 طن من الدبغ.(أجيرون، صفحة 200)

الفصل الثالث: انعكاسات النظام الغابي على ساكنة الشرق الجزائري

المبحث الأول: على الجزائريين

المبحث الثاني: على المستوطنين

المبحث الثالث: ردة فعل الجزائريين على النظام الفرنسي .

شكل نظام الغابات الفرنسي في الشرق الجزائري كابوسا للأهالي، حيث نزعت منهم أراضيهم ومنحت للمستوطنين الأوروبيين مما أدى إلى تدهور أوضاعهم والقضاء على مصدر رزقهم ومعاناتهم من كل الجوانب، رغم أن تلك الأراضي من حقهم إلا أنهم حرموا منها، وكان لهذا النظام آثار وانعكاسات سلبية على المجتمع الجزائري على غرار المستوطنين الذين استفادوا من هذا النظام وهذه التشريعات والامتيازات التي قدمت لهم .

المبحث الأول: على الجزائريين

أدت السياسة أو بالأحرى الظلم الغابي الفرنسي في الجزائر خلال الفترة (1880- 1930) إلى عدة انعكاسات مست المجالات ككل الأمر الذي قهر الأهالي واثر عليهم بشكل كبير ويمكن إبراز تلك الانعكاسات في النقاط التالية:

1- **تدهور صناعتهم التقليدية ومستواهم المعيشي**: كانت سيطرت المستوطنين الأوروبيين على أراضي وغابات البلاد من أسباب دمار وإضعاف أصحاب الأراضي (الجزائريين)وأصحاب الحق في استغلالها كما دمرت صناعتهم التقليدية (صناعة الزرابي، أكواخ .....) جراء الاستغلال الغير محدود للغابات والحرائق (بوعزيز، كفاح الجزائريين من خلال الوثائق ، 1926، صفحة 162)، كما كان المفروض من كثرة الشركات أن تزدهر الحياة الاقتصادية ويعم الرخاء لكن حدث عكس ذلك فنخفض إنتاج الحبوب بنسبة 20% ولم يزد الدخل السنوي لكل شخص جزائري على كل عشرة آلاف فرنك وأحيانا أقل في حيث أصبح الدخل الزراعي بالنسبة للأوروبيين يمثل 95% حمضيات و90 % خمور و20 % شعير ز 30 % زيتون ولعلها تشكل قسما مهما من إنتاج التقليدي(**بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، 2007، صفحة 52**). أي أن المعمرين الأوروبيين سيطروا على جل محاصيل وانتاجات الأرض والغابة ولم يكفهم ذلك بل ظلوا يلقون التهم على الأهالي المغلوب عن أمرهم (الحرق العمدي للغابة، السرقة، الكسل في العمل ...) وازدادت معيشة الجزائري سوءا فانتشرت البطالة وتحول إلى خماس في ارض كانت من حقه منذ ولادته، يتقاضى بين 10 الى 16 هكتو لتر من القمح أو الشعير في السنوات الجيدة كان دخله يتراوح بين 110 فرنكا إلى 315 وكانوا يلبسون ملابس بالية بيوتهم أكواخ غير جيدة، فكان خماسيين بباتنة عشية الحرب العالمية الأولى 27% من مجموع سكان .(مختاري، 2016-2017، صفحة 322)

-جدول يمثل نسبة الخماسين-

الدائرة	سطيف	سكيكدة	قسنطينة	باتنة	بجاية	قالمة	عنابة
نسبة الخماسين	%19	%26	%26	%27	%29	%31	%54

المصدر: فاطمة الزهراء ، قطاع الغابات في الجزائر و السياسة الادارية الاستعمارية اتجاهه 1874 -1930 ، ص 65 .

2- **مصادرة غاباتهم وأراضيهم**: كان لسيطرة على الأراضي والغابات تأثير كبير على وحدة مجتمع الجزائري حيث أدت إلى تفكيك القبيلة إلى دواوير إلى ومحاولة خلق الفتنة بينهم لإزالة خطر نشوب انتفاضات فاتخذوا أسلوب حجز وذريعة الملكية الغابية من حق دولة وغيره من ذرائع تفكيك مثال: قبيلة كرمة العزابة قسمت إلى 16 فصيلة وقسمت أراضيها بموجب قانون جوان 1866 **(عاطف و شلالي، 2020، صفحة 149)**كما كانت الإدارة الاستعمارية الفرنسية تطمع ان تحول أراضي الجزائر إلى مستعمرة توفر لهم منتجات ومحاصيل استوائية (قصب سكر، كاكاو، فلف اسود،....) لكن معظم محاولتهم فشلت والتي طبعا تأثر سلبا على الغابات وأراضي وتفقر صاحبها

إضافة لاستغلال ونهب ماشية الأهالي ومنتجاتهم محاصيلهم الزراعية ومحاولة إدخال زراعة الحبوب أضعف الأهالي واهلك غاباتهم ويهدد توازن اقتصادهم التقليدي ومعاناتهم في تسديد الضرائب الضخمة المفروضة عليهم والاتهامات الموجهة لهم خاصة سنوات التي عرفت حرائق ضخمة ميزها أيضا تسلط مصلحة الغابات والمياه والمستوطنين عليهم وعلى أراضيهم .

ولا ننسى أنه بعد مصادرتهم وغابات الأهالي يتم بيع بعضها بأرخص ثمن لصالح المعمر الأوروبي أو يهودي وتم تنازل عن البعض كتنازلات التي مستها حرائق 1863، أما الجزائريين المسلمين فقد ذكر وفي وصف محمد فريد الزعيم المصري بأنهم في بئس شديد وقهر لا حرية ولا ملكية عقارية ولا حقوق شخصية وأراضي منزوعة، وكان على من لا تصادر أراضيهم أن يقدموا دليل على عدم مساندتهم أو مشاركة في الثورة رغم ذلك كان أغلب دلائل المقدمة تكذب ولا تقبل .(مختاري، 2016-2017، صفحة 316)

ونتيجة مصادرة والنهب انخفض إنتاج الزيتون للأهالي خلال أعوام 1910- 1920 إلى 160 ألف هيكتولتر**(بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، 2007، صفحة 55)**

3- **تدهور الصحة وانتشار أمراض ومجاعات**: من المؤكد أن الانعكاس الكبير هو الذي مس الجانب الصحي لأهالي فسياسة مصادرة الغابات والأراضي وتفقير الجزائري وضغط عليهم بمختلف العقوبات (ضرائب، نهب، تهجير .....)جعلت الأهالي لا يملكون لا مال لا دواء، ولا مكان عمل فانتشرت مجاعات ضخمة ومجاعة التي مست قسنطينة في موسم 1877 – 1878 حتى 1880 اضطر بعض أهالي إن لم نقل أغلبهم إلى الاكتفاء برغيف خبز من شعير وأكل جذور النباتات البرية التي قد تكون سامة ولم يلبث الأهالي أن أدركوا أمراض التي إصابتهم إلا وتأتيهم مصيبة جديدة زادتهم بؤسا ألا وهي الجراد لمقاطعة قسنطينة في

سنتي 1887- 1888 وخلف أضرار كبيرة (موت،، جوع) وزاد إلى كل ذلك انتشار وباء الكوليرا والتيفيس سنتي 1897 –1898بالجنوب القسنطيني الذي عانى منه قبيلة أولاد والنمامشة عانوا من مرض الحصبة فكانت وفياتهم 55 طفلا و48 بنت وتوفي جراء المجاعات حوالي 500000 شخص ولا ننسى ضعف جانب الطبي وانعدام ثقة سكان في مراكز الطبية التي أنشأها المستعمر مثال ذلك رفض سكان تبسة التلقيح رغم مرضهم بالجدري .(مختاري، 2016-2017، صفحة 325)

4- **هجرة الأهالي**: أن السياسة الغابية الفرنسية كانت من أهم أسباب هجرة الأهالي من أراضيهم نتيجة البؤس والضرائب الضخمة اتجاههم ومصادرة أراضيهم وخنقهم بالمحاضر حتى بدون وجود دليل وسيطرت الأوروبيين على أغلب ان لم نقل كلها من الغابات والأراضي حيث يمتلكون 98 مليون هكتار من الأراضي، أما الجزائريون فيمتلكون 8.4 مليون هكتار **(فرفوري، 2018-2019، صفحة 62)**. فسكان الجزائر المسلمين دفعوا في كثير من الأحيان دفعا نحو الهجرة، وقد سبق ذكرنا الأسباب (الضرائب، مصادرة الأراضي، الفقر ....) الأمر الذي كان يراه المستعمر أمرا مفرحا فبهجرة الأهالي وترك أراضيهم وغاباتهم يسهب عليهم تنفيذ مشروع الاستيطان(مختاري، 2016-2017، صفحة 344)، وهكذا بدأ سكان الأوراس بالهجرة نحو تونس، فقد نزح 40 شخص من أرباب العائلات إليها من أعراش سوق اهرس سنة 1871خاصة بعد انتفاضات 1879 فشهدت هجرة جماعية من عرش اللحالحة، فرارا من القمع والمجازر. (مختاري، 2016-2017، صفحة 345)،

كما هاجر الأهالي نحو سوريا والعديد من بلاد المسلمين فسجلت في سنوات 1909،1911، 2910 هجرة الى سوريا من سوريا من سكان بلزمة واعتبروا في نظر الاستعمار مغادرين الوطن نهائيا ثم متخلين عن كل ممتلكاتهم من أراضي وغابات(مختاري، 2016-2017، صفحة 348)، وإضافة الى ذلك دفعت سياسة التجنيد الإجباري السكان الى الهجرة بكثرة هروبا من الخدمة العسكرية تحت راية فرنسا حيث كان يغادر يوميا من 50 إلى 80 جزائري، وبعد الحرب العالمية الأولى توقفت الهجرة نحو الشرق الأوسط لأن أغلب بلاد الشرق الأوسط إما تعرضت للاستعمار أو الحماية الفرنسية والبريطانية (مختاري، 2016-2017، الصفحات 348- 349)، وتحولت الهجرة الى بعض البلدان الأوروبية خاصة فرنسا خاصة أثناء أو بعد الحرب العالمية الأولى فبعضهم جند ونقل إليها للدفاع عن ما يسمى الوطن الأم والبعض فضل الهجرة بحثا عن العمل فتوسعت الهجرة بين فرنسا والجزائر سنوات 1914- 1917 موقعة في الجدول التالي: (مختاري، 2016-2017، صفحة 349).

السنة	المهاجرون	العائدون	عدد المهاجرين
1914	7444	6000	1444
1915	20.092	4970	15122
1916	30.755	9044	21711
1917	34.985	18.849	16136

5- بث عناصر أجنبية دخيلة في الجزائر: تطلب المشروع الاستيطاني في الجزائر تهجير قوة بشرية من داخل أوروبا وفرنسا الى الهجرة واتاحة الفرصة أمامها في الحصول على امتيازات والمتمثلة في الاراضي التي سلبتها من الاهالي .

فقد كان المالطيون من المهاجرين الاوائل الذين حطوا بالجزائر وقد قدر عددهم ب 1.213 نسمة سنة 1833، كذلك الايطاليون ففي سنة 1856بلغ عدد الايطاليين المهاجرين الى الجزائر 9.472 نسمة، وفي سنة 1896 ارتفع العدد الى 35.268 نسمة معظمهم من سردينيا وصقلية وضواحي نابولي، كما استقر الاسبان سنة 1832 بضواحي الجزائر العاصمة فقدر عددهم الى 25.000 نسمة وفي سنة 1845 ارتفع الى 92.510 نسمة .

ولتشجيع الهجرة الاوروبية الى الجزائر اصدرت السلطات الفرنسية قانون 26 جوان 1899 يمنح المولودين في الجزائر الجنسية الفرنسية شريطة ان يكون الاباء يقطنون الجزائر .(بن داهة، 2013، الصفحات 35-41)

المبحث الثاني: على المستوطنين

كان تطبيق القوانين الغابية 1851 – 1874- 1885الفرنسية انعكاسات ايجابية للمستوطنين الأوروبيين خاصة والمستعمر الفرنسي عامة، فقد استولوا من خلال مصادرة والحجز على 160000 هكتار غابات الفلين (هامل، 2022، صفحة 58)، وفي سنوات 1863 – 1901 التي شهدت حرائق بمثابة فرحة لهم للحصول على تعويضات لحرائق كانوا هم سببا فيها قصد طبعا اتهم الأهالي بذلك وحصلوا على تعويض قدره: 15000 فرنك سنة 1863،إضافة لذلك الغابات التي تم التنازل عليها مجانا لهم من طرف حكومة والجنرالات بموجب مرسوم 17 أوت 1867 رغم كل هذه التنازلات والامتيازات وباستمرارهم في الضغط والطمع تم تنازلهم أيضا على غابات التي تعرضت للحرائق من 1 - 1863 إلى 30 جوان 1869 أي مساحة 27.612 هكتار ومن خلال كل هذه التعويضات والغرامات المفروضة على الأهالي ضمن ملايين الفرنكات للخزينة الفرنسية مثلا في سنة 1876 بلغت 906.000 فرنك وارتفعت لـ: 3.529.000 فرنك سنة 1881 ثم بلغت 2.029000 فرنك سنة 1883 لتصل الى 2488.000 فرنك سنة 1886 .(روبير، الصفحات 231- 241- 205 207)

وبسبب الحرائق سنة 1881 تم الاستيلاء على ثروة غابية ببلدية عزابة تابعة لولاية سكيكدة مع دفع غرامة 3000000 فرنك، بعد وقوع الحرائق صدر 100 حكم فرض على 90 مجمع للأهالي و53 غرامة مالية جماعية .**(فرفوري، 2018-2019، الصفحات 38- 39)**

أي أن قوانين الغابات زادت الأهالي المغلوب عن أمرهم تعاسة وزادت المستوطن نهب وبطش لغابات الجزائريين خاصة بعد استغلالهم للسلطة الاستعمارية بموجب قانون 19 ديسمبر 1900 و أصبح القرار بيدهم . **(هامل، 2022، صفحة 352)**

المبحث الثالث: ردة فعل الجزائريين على النظام الغابي .

لقد كان النظام الغابي الفرنسي نتائج وخيمة من غضب واستثمار لقوانينهم الظالمة و الناهبة لحق الاهالي الجزائريين و معاقبتهم من غير سبب و جيه او عدم توفر دليل ادانتهم مع تحميلهم المسؤولية لهلاك الغابات و مواردها نتيجة الاستغلال المفرط فكان رد فعل الجزائريين عليها كما يلي:

أولا : المقاومة السياسية .

تمثل رد فعل الجزائريين في البداية على هذه السياسة الناهبون والظالمة لأراضيهم معارضة سياسية تمثله في عرائض و مطالب للأحزاب لإلغاء القوانين الظالمة ومن هذه العرائض نذكر:

رفع وقدم الأهالي الكثير من العرائض المعارضة لنظام الغابات و الإحكام لقضائية حيث كتب شارل روبير اجيرون عن هذا الأمر قائلا " وصلة إلى ديوان الحكومة أكداس من الشكاوى لم يشرى في دراستها إلى سنة 1875 " **(مخطاري هواري ، 2016-2017، تجاه بعض القبائل في الجنوب القسنطيني ، ص261)**

ونتيجة لمرسوم الـ 10 سبتمبر 1886 والذي يشكل خطرا على ملكيات الاهالي و غاباتهم قام بعض الأعيان و أفظات بتقديم شكاوي عديدة للإدارة الفرنسية وفي 10 جويلية 1887 احتج أعيان مقاطعة قسنطينة أمام المجلس الوطني الفرنسي على تطبيق مرسوم 1886 و طالبو بإلغائه و إعطاء الحق للقاض ي المسلم في كل المسائل الفلاحية **(مخطاري هواري ، المرجع نفسه ، ص 265)**

كما قدم السكان عرائض كثيرة يوضحون فيها خطورة هذه القوانين على مستقبلهم ومن هذه الشاكيات شكوى وردة من أعضاء مجالس البلدية واد سقام و قطار العيش و عين السمارة جاء فيها انتقل العربي من وطنه إلى ناحية أخرى لطلب معيشتها ... وحين رجوعهم إلى أوطانهم وجد ما كان بأيديهم صار بأيدي البايلك و

وزعي كغيرهم لغيرهم ، كذلك أجاب أعيان مقاطعة قسنطينة سنة 1891 عن هذه القوانين في رد يحي الشريف للجنة البرلمانية الفرنسية .

وأوضح ان جل تلك القوانين لا تأتي الى بضرر على المسلمين **(مخطاري هواري ، مرجع نفسه ،، ص ص 272-273)**كما قدم أعيان عرائض آخرة طالبو فيها بإعادة فتح الغابات إمامهم و إن استغلال الجزائريين لغاباتهم ليس فيه ضرر و اقترحوا السماح باستعمالها مقابل رسم يدفعه المستفيدين منها **(دنيا زاد و زهرة قرقوري السياسة الغابية الفرنسية في الجزائر ، ص 66 ، 2018- 2019 ،)**

وكذلك قدم سكان مقاطعة قسنطينة عريضة سنة 1892 مشتكين من تعرضهم للحجز و للحراسة تعدد كثرة الشكاوى من السكان والأعيان ولكن لا إجابة وأصرة الإدارة الاستعمارية ومصلحتها الغابية على قراراتها وضلت تصدر قوانين تنهب الغابة و الأرض ، عند انتهاء الحرب عام 1918 تشكل وفد من الضباط الجزائريين الذين شاركوه في الحرب و ذهب والى فرنسة وعلى رأسهم الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر وقدموا مطالب إلى رئيس الأمريكي ويلسون لكن هذا الأخير تجاهلها ولم يعرها انتباه **(يحي بوعزيز 2007 سياسة المتصلة الاستعماري و الحركة الاستعمارية الجزائرية ، ص 78)**

ثانيا: المقاومة المسلحة:

بعد عدم استجابة واهتمام الإدارة الفرنسية إلى مطالب الأهالي الشعب لجأوا إلى مقاومة المسلحة فعمد والى :

1 – حرق الغابات ومهاجمة خزان الحبوب: أحرق الأهالي و أضرموا النار في الغابات من اجل التعبير عن رفضهم و غضبهم اتجاه القوانين الظالمة و استرجاع أراضيهم وغاباتهم المسلوبة منهم ن سجل سنة 1876 حرائق نتيجة الحركات الثورية قدرت بـ 55.000 هكتار، و 17.762 هكتار سنة 1879 والجدير بالذكر ان هذه الحرائق نشبت جميعها في أعقاب حدود قوانين الغابية منها قانون 1851 و 1874 وأن حرائق التي نشبت أثناء ثورة عين ألترعي كانت بسبب احتكار الإبان للثروة الغانية و استغلال يد عاملة إسبانية و ليس جزائرية ما تسبب في فقر أكثر للأهالي .

ففي لازمة هاجم المتمردون الجزائريون مركز مروانة الاستيطاني و حرق مزارع الكولون انتقاما من المعمرين (بن داهة عدة الاستيطان و الصراع حول الملكية أرض جزء 2 ، ص ص 336 . 349 ، 2013).

2 – ونذكر أيضا العديد من الثورات و انتفاضات منها:

- انتفاضة بلزمة الشعبية عام 1916 ففصلت المناطق التي تعرض أصحابها إلى نهب ومصادرة حيث هاجموه مزارع الكولون وعربات ألكاب وإحراق الأعوام الحطب والأخشاب وحرق برج مكماهون وتم قتل رئيس الدائرة وعلى هذا كان استعادة حقهم ورفضهم لظلم وتعسف**(1Espace_réservé) (بن داهة المرجع نفسه ص 350، 2013)**
- وإلى جانب هذه الشكوى والعراك برز اهتمام الأحزاب و اهتموا بموضوع الغابات حيث أدرجتها ضمن مطالبها منها:

نجم شمال إفريقيا: وهو أول حركة سياسية جزائرية منظمة برئاسة مصالي الحاج تأسس سنة 1926 م طالب نجم شمال افريقيا بإرجاع كل الأراضي و الغابات المستولى عليها من طرف الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية و إلقاء قانون الأهالي و الإجراءات الاستثنائية جاء هذا في البند 6 من مطالبهم التي عرضها مصالي الحاج في مؤتمر بروكسل مابين 10 و 14 فبراير 1927 **(محفوظ قداش 2007 ، جزائر الجزائريين 1830 - 1954 ، ص ص 303 . 304)**

و الحزب الشيوعي: طالب و أقر ان الأراضي الفلاحين وإيقاف الفوري لنزاع الملكيات و دفع التعويضات لمن طردوا من أراضيهم أو حق الرعي في أراضي الدومين و الاراضي البلدية (محفوظ قداش ، جزائر الجزائريين ، ص ص 302 . 303)

إضافة لذلك هناك مقاومة ثقافية تمثلت في الشعر بخصوص الغابات و معاناة الجزائريين منها مايلي:

لم يملك حتى نعجة واحدة

إنه فقير ويتألم جوعا

تلك مشيئة الله فلنستسلم لمشيئته

لقد حرم الرعي على الماشية

نحن مجبرون على التسول **(زهرة ودنيازاد ، السياسة الغابية الفرنسية 2013.2019 ، ص 73)**

وثورة المقراني 1871: التي جاءت بعد إصدار مجموعة من القرارات الغابية الناهية لحق الجزائريين وحملتهم مسؤولية الحرائق واخمادها فتحالفت هذه الثورة مع الفلاحين فعانت ثورة فلاحية جارفة امتدت من برج

بوعريريج إلى جيجل و القل شرقا و بوسعادة بسكرة باتنة جنوبا)**زهرة دنيازاد ن السياسة الغابية الفرنسية في الجزائر ، ص (75**

ثورة عين تركي أيضا 1901: كانت رد فعل على السياسة الظالمة لاستعمار الفرنسي على المنطقة دامت 46 يوم من أسبابها إصدار حراس الغابة مئات المحاضر ضد الأهالي سنة 1900 .

انتفاضة لأوراس: اندلعت انتفاضة في 10-1 نوفمبر 1916 إلي ابريل 1917 وعمت 23 دورا في منطقة لأوراس ، كما انتفضت منطقة لأوراس قبل ذلك سنة 1879 خاصة أعراش أولاد بوسليمان و أولاد وعرض أحمر خدوا وعانت الاستعمارية الناهية المحتقرة و المستغلة لأراضيهم و غاباتهم ونتيجة الغرائم المفروضة عليهم الغير معقولة و التي جاءت نتيجة أسباب تافهة و إلقاء اللوم عليهم مع عدم توفر دليل **(2015 2014 ,237)**

خاتمـــــة

وفي ختام دراستنا لموضوع النظام الغابي الفرنسي في الشرق الجزائري خلال الفترة 1830-1930 استطعنا التوصل الى مجموعة من النتائج وهي كمايلي:

1. مثلت غابات الشرق الجزائري أهمية كبيرة في حياة سكان اليومية فهي مصدر عيشهم منها يحتطبون وترعى أغنامهم منها يحصلون علة عدة أعشاب لاستخدامها في العلاج كما كانت تمثل أهمية لمستعمر الفرنسي كذلك و أطماعه .
2. أن الإدارة الفرنسية طبقت منظومة قانونية غابية في الجزائر بهدف وضع الثروة الغابية في خدمة المصالح الاستعمارية الفرنسية كتوفير المزيد من الأراضي التي تلبي متطلبات الاستيطان كتوفير المزيد من الأراضي التي تلبي متطلبات الاستيطان الأوروبي وضرب وفك وحد الأهالي الذين عانوا يعتبرون الغابة و الأرض ملك جماعي منح المزيد من الامتيازات لشركات احتكارية المستغلة .
3. أن إنشاء مصلحة الغابات و المياه سنة 1938 كان من أجل تطبيق قانون الغابي 1827 و استيلاء على الغابات و أنها ملكية بقدر أكبر و إثبات سلطة فرنسا على الغابات و أنها ملكية وحق الدولة .
4. أن ضرب واستغلال الغابات هو إخلال بالمنظومة الاجتماعية و الجزائرية .
5. أن النظام ألغابي المطبق على غابات الشرق الجزائري كان له تأثير سلبي على السكان فقد أفرقهم و أدى إلى انخفاض مستوى معيشتهم إضافة إلى تحولهم إلى خماسين أراضيهم .
6. أن القوانين الغابية المزعومة أنها تحمي الغابة كانت مهلكة لها و أدت إلى هجرة الكثير من الساكنة إلى مناطق و أراضي أقل خصوبة هروبا من تعسف هذه القوانين التي فرضت عليهم غرامات مالية ضخمة و أحيانا لأتفه أسباب.
7. أن المستفيد الوحيد من المنظومة الغابية هم المستوطنون و شركات استغلال الغابات أما بالنسبة لأهالي فكان كل ما كسبوه من هذه المنظومة و قوانينها أنهم تحولوا خماسين و أجبروا على حراسة الغابة دون مقابل و تحملهم جل المسؤولية عند وقوع الحرائق .

ملاحق

ملحق رقم (01): خريطة الفلين في عمالة قسنطينة

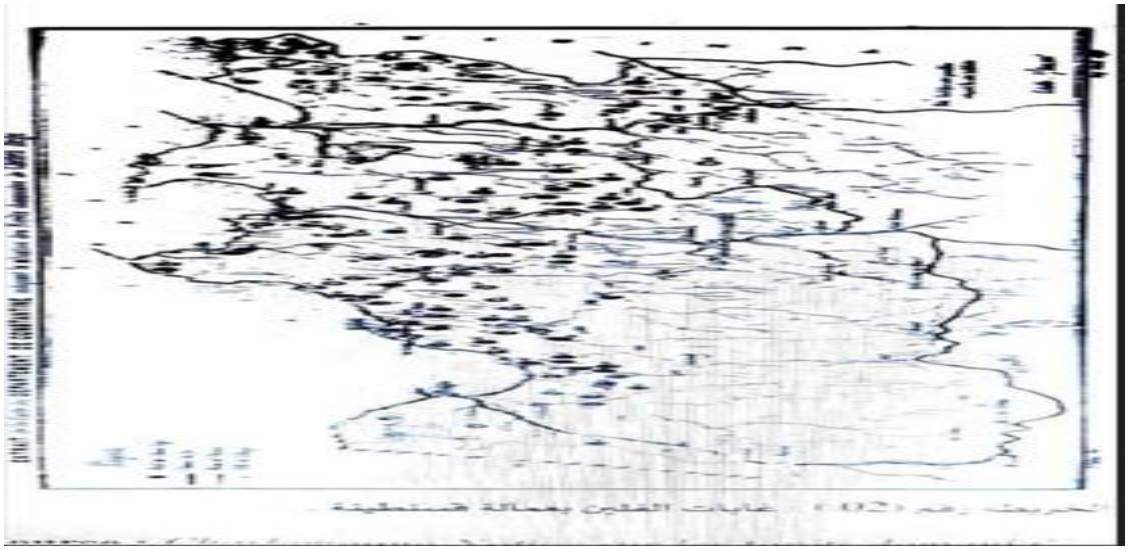

المصدر: Meddour, khemissa, p. 11

ملحق رقم (02) يمثل خريطة لتوزيع الغابات في برج بوعريريج.

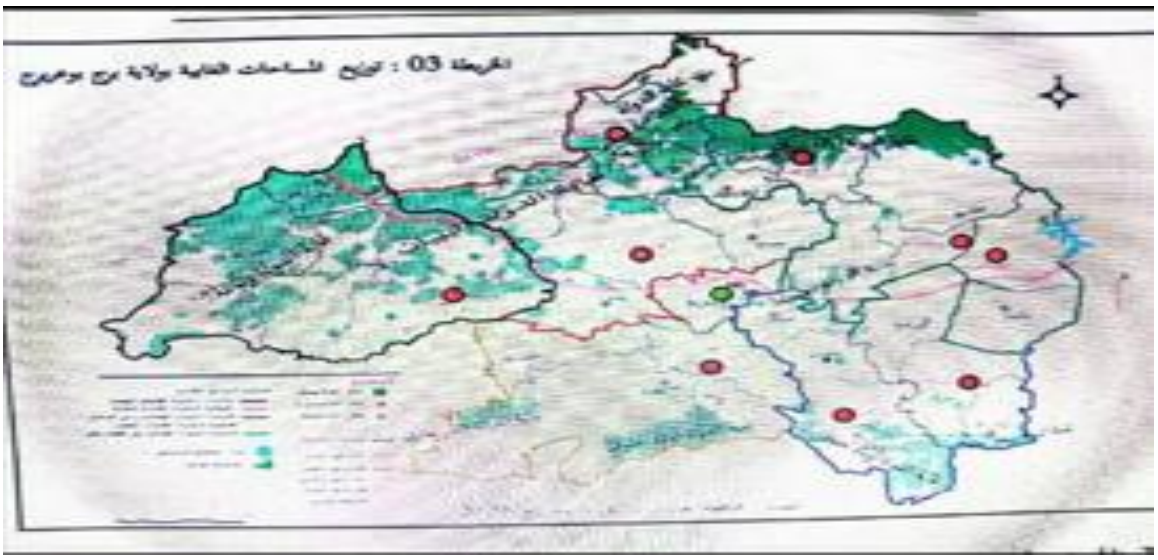

المصدر: بلعياضي، ص 284

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1/ المصادر باللغة الاجنبية

1- lefebure, H. (1900). *les foréts de l'algérie.* imprimeur photograveur rue de colons.

2- Marc , H (1930) . no tes sur les faréts de de l'algérie (calleectionde l'algérie: mise en vjleur – les faréts) . paris , France: librairie ljros .

3- Nnance, O. (1960). *Règlementaire pour l'exècution du code forstier .* paris: Imprimerie nationale.

recueil des textes léyis la tipe réglenentuires relatife aux faréts età4- la défense et la . Algérie .(1961) . *restauration des sals en Algérie* .

4- *Statistique général de l'Algérie* . (1867- 1872). gouvernement général civil de l'Algérie .

2/ المصادر باللغة العربية

محافظة غابات قايس. (بلا تاريخ).

ثانيا: المراجع

1. حليمي عبد القادر.(1968) *جغرافية الجزائر طبيعية بشرية اقتصادية*، دار الغرب الأسلامي ، الطبعة الثانية .

2. صاري الجيلالي، و محفوظ قداش. (1987). *الجزائر في المقاومة السياسية 1900 -1954.تر:* (عبد القادر بن حراث، المترجمون) طبع المؤسسة الوطنية للكتاب .

3. شارل روبير أجيرون. (2007) الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919 ج 1، دار راد للكتاب الجزائر.

4. محفوظ قداش 2008 ، جزائر الجزائريين 1954 – 1830 ، تر: محمد المعراجي ، منشورات ANEP .

5. بوعزيز يحي. (2007). *سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954*. ديوان المطبوعات الجامعية ..

6. بوعزيز يحي. (2007). كفاح الجزائريين من خلال الوثائق . الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب .

7. بن داهة عدة. (2013). الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962 جزء 1و 2. دار المؤلفات للنشر والتوزيع ، المسيلة .

8. بلقاسمي بوعلام. التشريعات العقارية الاستعمارية وتأثيرها على المجتمع الجزائري خلال القرن 19. سلسلة المشاريع الوطنية للبحث.

9. المدني أحمد توفيق. (1956). هذه هي الجزائر.

10. هلايلي محمد الصغير. (2013). *شاهد على اثورة في الاوراس* . وهران: دار القدس العربي .

ثالثا: المجلات

1/ باللغة العربيةلمام

1. لمام موسى. (2017). التشريعات الاستعمارية في قطاع الغابات وأثرها على السكان المحليين (1833-1903) . *مجلة القرطاس* ، العدد 5 .

2. لمام موسى. (جوان, 2017). الغابات الجزائرية في منظور المشروع الاستعماري الفرنسي خلال القرن 19. *مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية*، المدلد 8 ، العدد 1 .

3. عاطف سراج، و عبد الوهاب شلالي. (2019). قوانين الغابات الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على سكان الريف قانون جويلية 1874 أنموذجا. *مجلة الدراسات ،المجلد 12 ، العدد 1* .

4. عربي محمد فلاح، و بن داهة عدة. (2 ديسمبر, 2021). الاستغلال الاستعماري لغابات بلوط و الفلين بالجزائر ما بين (1830-1930). *مجلة المعيار،المجلد 12 ، العدد 2* .

5. حرمة عبد الكريم، و عبد السلام كمون. (جويلية, 2021). قانون الغابات 09 ديسمبر 1885 وانعكاساته على المجتمع الجزائري. *مجلة رفوف ، المجلد 9 ، العدد 2* .

6. بوعزيز حنان، و مختار هواري. (2022). التشريع الفرنسي لعقوبة الغرامة الجماعية الناجمة عن حرائق غابات مقاطعة قسنطينة (1877-1882). *مجلة رفوف- مخبر المخطوطات ، المجلد 10 ، العد 2* .

7. عباس حورية، و نور الدين إيلال. (جوان, 2023). الاستغلال الكولونيالي لمنتوج الحلفاء في الجزائر المستعمرة (1870-1930). *مجلة المقدمة للدراسات الانسانية والاجتماعية* . المجلد 8 ، العدد 1 .

8. مدور خميسة. (2023). الحرائق الغابية في شعبة عنابة خلال الفترة الاستعمارية - حرائق 1890 في دائرة قالمة انموذجا. *المجلة التاريخية الجزائرية* . جامعة قالمة الجزائر، المجلد 8 ، العدد 3 .

9. هامل عبد المنعم. (2022). نظام الغابات الفرنسي ةوتأثيراته على الجزائريين والمستوطنين الاوروبيين (1830- 1930). *المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 6 العدد 1* .

10. بلعياضي آمنة. (2023). الثروة الغابية في الجزائر، واقع وتحديات حالة غابة ولاية برج بوعريريج . *مجلة القانون العقاري والبيئة*، المجلد 11 ، العدد 1 .

11. غانم العربي. (2024). الأوراس دراسة الخصائص الطبيعية والمميزات البشرية عبر التاريخ. *مجلة هيرودوت للعلوم الاقتصادية والاجتماعية ، المجلد 8 ، العدد 4*.

12. بوراس محمد. (, 2024). مصلحة الغابات وأثرها على ملكية السكان بالغرب الجزائري خلال النصف الثاني من القرن 19. *مجلة العبر للدراسات التاريخية والاثرية في شمال افريقيا، المجلد 7 ، العدد 2* .

13. العايب سهام. (2024). الفلين في الجزائر مورد غابي يجب تقديره. *مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي*، المجلد 21 ، العدد 2 .

2/ باللغة الانجليزية

1- Meddour, k. (s.d.). the frensh farest adminitration and papulation in the departnent of canstantine thraugh archives. *journal of nanibias studes*

رابعا: أطروحات الدكتوراه

1. حيمر صالح. (2013-2014). السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830- 1930) . *أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر*. جامعة الحاج لخضر باتنة.

2. نكاع عمار. (2015-2016). النظام القانوني للعقار الغابي وطرق حمايته في التشريع الجزائري . *أطروحة دكتوراه في الحقوق* . جامعة الاخوة منتوري قسنطينة .

3. مختاري هوراي. (2016-2017). نماذج من القمع الاداري الاستعماري تجاه بعض القبائل في الجنوب القسنطيني 1877 - 1910 . *أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر*. جامعة الحاج لخضر باتنة.

4. طبعة حورية. (2019-2020). السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870-1954. *أطروحة دكتوراه في تاريخ معاصر* . جامعة أحمد دراية أدرار.

خامسا: مذكرات الماجستير

1. أوشان كريمة. (2007- 2008). تسيير الغابات. *مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق* . جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة .

2. قرينة عبد النور. (2009-2010). الأوراس في الكتابات الفرنسية إبان الفترة الكلونيالية 1846-1939. *مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الاوراس الحديث* . جامعة الحاج لخضر باتنة .

3. عبد الحكيم رواحنة. (2013-2014). السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870- 1930) . *مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر*. جامعة الحاج لخضر باتنة .

4. *بن قيطون حمزة ، المشروع الاستيطاني بإقليم عين الصفراء العسكري(1914 – 1882) مذكرة لنيل ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية قسم التاريخ و الآثار ، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة .*

سادسا: مذكرات الماستر

1- فرفوري زهراء. (2018-2019). السياسة الغابية الفرنسيةا في الجزائر ورد فعل الجزائرين عليه 1874-1954. *مذكرة ماستر تاريخ المقاومة الجزائرية* .

2- مساك فاطمة الزهراء، و عبير سخري. (2017-2018). قطاع الغابات في الجزائر وسياسة الإدارة الاستعمارية تجاهه 1876-1930. *مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تاريخ المغرب العربي الحديث والعاصر* . جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.

سابعا: الملتقيات

1- بلقاسمي بوعلام. (2007). مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19 . *الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962 ولاية سيدي بلعباس يومي 20-21 ماي 2006* . الجزائر: منشورات وزراة المجاهدين .

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
البسملة	
شكر وتقدير	
الإهداء	
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: قطاع الغابات في الشرق الجزائري	
المبحث الأول: التوزيع الجغرافي لغابات الشرق الجزائري	**7**
المبحث الثاني: أنواع غابات الشرق الجزائري	**9**
المبحث الثالث: أهمية الغابات	**14**
المبحث الرابع: أزمة الحرائق .	
الفصل الثاني: التشريعات الفرنسية لاستغلال غابات الشرق الجزائري	
المبحث الأول: مصلحة الغابات والمياه 1838	**18**
المبحث الثاني: قوانين استغلال الغابات	**23**
المبحث الثالث: دور الشركات الأوروبية في استغلال الغابات	**27**
الفصل الثالث: انعكاسات النظام الغابي على سكان الشرق الجزائري	
المبحث الأول: على الجزائريين	**32**
المبحث الثاني: على المستوطنين	**35**
المبحث الثالث: ردة فعل الجزائريين على النظام الغابي الفرنسي .	**37-35**
خاتمة	**39 -38**
ملاحق	**41**
قائمة المصادر والمراجع	**45 -41**
قائمة المحتويات	**46**
ملخص	

الملخص

سعى الاستعمار الفرنسي بعد 1830 إلى بسط سيطرته على الموارد الطبيعية و الثروة الغابية للجزائر فانتهجت سياسات عديدة عرفت بالنظام الغابي الفرنسي المزعوم أنه يحمي الغابات من استغلال الغير عقلاني و الحرائق لكن الحقيقة وراء هذا الإدعاء هو ضم أكبر عدد ممكن من الغابات و أراضي لإنجاح مشروعهم استيطاني ورفع اقتصادهم فضمت عدة قوانين ظالمة ناهية لحقوق الأهالي تسلط عليهم أقسى العقوبات من غرامات وإلقاء ألوم عليهم جزاء الحرائق وغيرها التي هي جزء صغير من السياسة الغابية الفرنسية في الشرق الجزائري .

الكلمات المفتاحية: السياسة الغابية الفرنسية – الحرائق – قوانين استغلال الغابات.

Summary

Following the conquest of Algeria in 1830, French colonialism sought to extend its control over the country’s natural resources and forest wealth. It adopted various policies under what was falsely claimed to be a "French forest system" designed to protect the forests from irrational exploitation and fires. However, the true objective behind this claim was to annex as much forested land as possible in order to advance their colonial settlement project and boost the French economy. This system was supported by a series of unjust laws that violated the rights of the indigenous population, subjecting them to harsh penalties such as fines and blame for forest fires. These measures represent only a small part of the broader French forest policy in Eastern Algeria.

Keywords: French forest policy – wildfires – forest exploitation laws.